# الحكومة تنقب عن الدولار تحت «بلاطة» المصريين بالخارج

## البنوك تصطاد «الدولارات» بشبكة «الشهادات»

## البورصة تفلت من «فخ رفع الفائدة» بـ«ذكاء المستثمرين»

AFP


البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٢٩٥
الأحد
٢٠ أغسطس ٢٠٢٣
٤من صفر ١٤٤٥

الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com



itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

### هناء حلمى رئيس قطاع الاستدامة لـ«البورصجية»:

## «إى إف جى للتنمية الاجتماعية» تدعم 500 ألف مستفيد

## مصر تعيش «فترة سِمَان» مع محصول الأرز

## مصر تطرق أبواب «بريكس» للدول الأسرع نموًا

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

### اشتروا ١٠ أطنان عملات وسبائك فى ٢ شهور..

# المصريون يستخرجون «كنوز الذهب»

كتب – عبد الفتاح فتحي:

حملت أحدث بيانات لمجلس الذهب العالمي، إشارة قوية على اتجاه المصريين للاستثمار فى المعدن الأصفر، بينما يسود الهدوء والترقب الحذر سوق الصرف فى البلاد، فقد تضاعفت مشترياتهم من العملات والسبائك الذهبية نحو ٣ مرات خلال الربع الثانى من العام الحالى مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، بدافع التحوّط ضد التضخم وانخفاض الجنيه، بحسب بيانات المجلس.

وتشير بيانات مجلس الذهب إلى أن المصريين اشتروا أكثر من ١٠ أطنان من العملات والسبائك الذهبية خلال الربع الثانى من العام، بارتفاع نسبته ٢١٤٪ مقارنة بالعام الماضي، وهو أعلى مستوى على الإطلاق. وأرجع المجلس هذه القفزة التاريخية إلى الارتفاع الحاد فى التضخم على أساس سنوى خلال الفترة الماضية، بالإضافة إلى التخفيضات المتتالية فى سعر صرف الجنيه، ما دفع المصريين تجاه الذهب كملاذ آمن للحفاظ على مدخراتهم، وهو ما اتفق معه هانى ميلاد، رئيس الشعبة العامة للذهب باتحاد الغرف التجارية، الذى يؤكد فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية» أن تلك البيانات تعكس النمط التحوّطى والادخارى للمصريين، المتمثّل فى إقبالهم على المعدن الأصفر الذى يعد «ملاذًا آمنًا» فى وقت الأزمات الاقتصادية، باعتباره مخزونَ قيمة حقيقيًا.

كما أكد ميلاد أن المبادرة ألتى أطلقتها الحكومة بالسماح بدخول الذهب من دون جمارك والاكتفاء بضريبة القيمة المضافة على المصنعية، فى الحد من الطلب على المعدن الأصفر منذ بداية تطبيقه مطلع شهر مايو الماضي، مما تسبب فى استمرار تراجع الأسعار، لافتا إلى أن هذا القرار «فتح المساحة المغلقة التى كانت سببًا فى عزل السوق المحلية عن العالمية، وأحدثتوازنا بين العرض والطلب، ما أدى إلى انفراجةفى الأسعار، حتى وصلت إلى مستوى عادل مقارنة مع السعر العالمي".

ورجح خبراء أن يواصل سعر الذهب انخفاضه فى مصر حتى منتصف الشهر الجاري، ثم يبدأ صعوده تدريجيا فى النصف الثانى من الشهر، ناصحين بالشراء الآن. وفى ذلك، قال رئيس شعبة الذهب لـ«البورصجية» إن السعر الحالى «متوازن جدا ويتماشى مع السعر العالمي» لافتا إلى أن هناك فرصة جيدة للشراء فى هذه الفترة.

واستبعد ميلاد انخفاض الأسعار بنسبة كبيرة وعودتها إلى ما كانت عليه قبل فتر ة كورونا (٢٠٢٠)، قائلا إن مصر وصلت إلى المؤشرات العالمية، وأصبحت فى مرحلة سيكون الحكم فيها هو سعر الذهب العالمي، الذى سيكون مؤثرابشكل كبير فى السوق المحلية.

كانت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية قالت إن كبرى شركات التعدين مثل «أنجلو جولد آشانتي»، و«نيومونت ماينج»، تقوم الآن بالتنقيب عن الذهب فى مصر وإرتيريا فى حزام جيولوجى واعد يعرف باسم «الدرع العربى النوبي»، وهو الحزام الذى قال عنه مارتن هورجان، الرئيس التنفيذى لشركة سنتامين، المشغل لمنجم السكري، أكبر منجم للذهب فى مصر، إنه «منطقة واعدة تملك مخزونا ذهبيا فريدا من نوعه".

وحول هذا الحزام، وما إذا كان سيؤثر فى سوق الذهب المحلية على المدى البعيد، قال رئيس شعبة الذهب لـ«البورصجية» إن «أى «اكتشافات بالطبع تعتبر قيّمة وتمثل إضافةً للاقتصاد القومى وللبلد بصفة عامة، قبل أن تكون مفيدة للقطاع والعاملين فيه»، مضيفا أن «وفرة المعدن تحدث توازنا بين العرض والطلب،وسوف تمثل إضافة للاقتصاد القومي، وهذا شيء ممتاز لأنها توازى عملة والذهب مثله مثل العملة الأجنبية".

مجلس الذهب العالمى فى أحدث بياناته أعطى أيضا لمحة عن مشتريات البلاد من المعدن الأصفر، موضحا أن مصر صارت أكبر خامس مشترٍ للذهب خلال الربع الأول من العام الحالي، بإجمالى ٧ أطنان من الذهب، بعد تركيا والصين واليابان وإيران، فى حين كان البنك المركزى المصرى أكبر مشتر فى العالم خلال الربع المماثل من العام الماضي، بإجمال ٤٤ طنا. ويعزو خبراء اتجاه البنك المركزى لشراء الذهب لتعزيز الاحتياطى إلى «تذبذب قيمة العملات".

وتنتج مصر ما يقرب من ١٦ طنا من الذهب سنويًا، ويأتى معظمه من خلال منجم السكرى فى صحراء النوبة، وفقا لإحصائيات وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية.وزاد اهتمام الحكومة بإنتاج الذهب المحلى وشراء كمية منه بشكل شهرى من الشركة صاحبة امتياز منجم السكرى منذ عام ٢٠١٧ وانعكس ذلك على احتياطاتها من الذهب.

وحول سبب إقبال مصر على استيراد الذهب فى ظل وجود نحو ٢٧٠ موقعا لإنتاجه محليًا، قال ميلاد «أريد أن أصحح معلومة نقلت عنى سابقا وهى أن مصر تعتمد على استيراد الذهب الخام بنسبة تصل إلى ١٠٠ ٪، فالاستيراد لا يكون على الدوام من الخارج إلى الداخل، بل هناك ما يسمى التصدير العكسى من الداخل إلى الخارج، وهذا يتوقف على متطلبات السوق من حيث العرض والطلب، فإذا أراد المصريون شراء احتياجات غير متوفرة فى السوق المحلية، يعمد التجار إلى استيراد الخام لتعويض هذا الطلب والعكس، وهذه خطة تجارية بحتة لا علاقة لها بالاستخراجات والاستكشافات التابعة لوزارة البترول والثروة المعدنية، التى تتبعها الآبار والمناجم والمواقع التى يتركز معظمها فى الكتلة الشرقية من البلاد".

وأضاف «هذه تعاقدات تتم بين شركات سواء مصرية أو أجنبية، وبين الحكومة، وتدعم الاقتصاد القومى للدولة ولكن لا يتم ضخها فى السوق المصرية".

جدير بالذكر أن البنك المركزى قرر رفع أسعار الفائدة،فى خطوة جاءت مخالفة لتوقعات المحللين وشركات الأبحاث والدراسات، لكن شعبة الذهب رجحت تأثيرا طفيفا لهذا القرار على تحركات أسعار الذهب خلال الأسبوع الجاري. وأشارت فى بيانها إلى أنه فى حال حدوث أى تأثير لقرار المركزى المصرى فإن ذلك سيكون طفيفا على السوق وسيؤدى إلى تراجع لن يتخطى خمسة جنيهات فى سعر الجرام الواحد، مؤكدة أن المعدن لا يزال هو الملاذ الآمن لدى عديد المستثمرين على الصعيدين المحلى والعالمي.

وتوقعت الشعبة مع التراجع الحالى فى سعر المعدن، حدوث شراء أكبر واستغلال الفرصة، مما سيقلل بدوره تأثير تحرك سعر الفائدة، لافتة إلى أن السوق شهدت الأسبوع الماضى حركة عرضية بين الارتفاع والانخفاض فى سعر الذهب، وسط اختلاف بسيط فى فرق السعر.

### بطاريات التخزين أكبر تحدى..

# «حلاوة شمسنا» منجم الطاقة البديلة

كتبت : ياسمين عبد الفتاح

فرضت الأزمة الحالية فى إنتاج الكهرباء بسبب نقص إمدادات الغاز إلى البحث عن حلول بديلة لمشكلة الطاقة فى مصر، وتعد الطاقة الشمسية أبرز البدائل المتاحة أمام الحكومة، خاصة فى ظل التحول إلى الطاقة النظيفة، إلى جانب استغلال الطقس الحار فى تحويله إلى طاقة بديلة بدلا من استهلاك الغاز فى زايدة إنتاج شبكات الكهرباء.

ولكن كيف تتمكن الدولة من التحول إلى استخدام الطاقة الشمسية؟، وردًا على هذا التساؤل يقول الدكتور محمد النبوى نائب رئيس شركة الكهرباء بالبحر الأحمر إن الشمس والرياح طاقة متجددة، لذلك يمكن أن نضمن وجودهم وتوليد الكهرباء عن طريقهم، ومن هنا جاءت فكرة «الفوتوسيل» أو الخلايا الشمسية التى يتم إنتاجها من الشمس، ولكن من عيوبها أنها تحتاج الى سطوع واضح للشمس، لذلك تم اللجوء إلى عمل بطاريات تخزينية ملائمة لضمان وجود الكهرباء ليلا، إلا أن تكلفة بطاريات التخزين مرتفعة ويمكن أن تصل الى نحو ١٥٠ ألف جنيه سنويًا.

ويرى عماد محمود باحث فى علوم الطاقة أن الاتجاه إلى الخلايا الشمسية يعتبر تحولًا عالميًا للطاقة المستدامة، فهى نظام كهروضوئى يستخدم الطاقة الشمسية الضوئية لتوليد الطاقة الكهربائية بتكلفة زهيدة. وأضاف أنه تم استخدامها بصورة واسعة، خصوصا بعد ارتفاع أسعار النفط بصورة كبيرة. وتعمل على تحويل طاقة أشعة الشمس مباشرة إلى طاقة كهربائية، ويمكن تخزين الطاقة الكهربائية الناتجة فى بطاريات ضخمة لاستخدامها فى وقت غياب الشمس. ومن البديهى أن دولاً كالسعودية والإمارات تهتم بهذه التقنية للحصول على الطاقة لتوفر أشعة الشمس أغلب أيام السنة، كما أصبحت الطاقة الكهروضوئية أرخص مصادر الطاقة فى مناطق باشعاع شمسى عالي، باسعار وصلت ل٠,٠١٥٦٧ دولارا امريكيا للكيلوواط ساعة فى ٢٠٢٠، كما انخفضت تكلفة الألواح الضوئية للعُشر خلال عقد واحد.

إلا إنه يرى إن هناك مشكلة تواجه استخدام اللوحات الضوئية كمصدر رئيسى للطاقة وهى الحاجة لأنظمة تخزين الطاقة أو توزيع الطاقة بشبكة ضغط عالى ، الأمر الذى يتطلب تكاليف اضافية. ويقول المهندس اسلام محمد مهندس كهرباء بإحدى المحطات التى تعمل بالخلايا الشمسية، إن الخلايا الشمسية أو الضوئية أو الكهروضوئية وكان يطلق عليها فى الأيام الأولى لصناعتها بطارية شمسية ولكن أصبح ذلك يحمل معنى مختلف تماما الآن، فهى حاليًا جهاز يحوّل الطاقة الشمسية مباشرة إلى طاقة كهربائية مستغلا التأثير الضوئى الجهدي، وتعتبر الخلايا الشمسية مصدرًا هامًا لتزويد المركبات الفضائية والأقمار الصناعية بما تحتاجه من طاقة كهربائية، وتعتبر من البدائل المساعدة لمصادر الطاقة التقليدية من البترول والفحم والغاز ومشتقاته المحدودة فى الطبيعة والقابلة للنضوب بسبب الاستنزاف الهائل لها، فالخلايا الشمسية تحول طاقة الأشعة الشمسية مباشرة إلى كهرباء وتتميز بإنتاج كهرباء دون أن تؤدى لتلوث البيئة، وعمرها الأفتراضى يصل إلى ٣٠ سنة، الا إن ارتفاع كلفة انتاجها هو العائق الرئيس لاستخدامها.

وأوضح أن الخلايا الشمسية تولّد كهرباء مستمرة ومباشرة كما هو فى البطاريات السائلة، واضاف أن مميزاتها أنها ليس بها أجزاء متحركة تتعرض للعطل. لهذا تعمل فوق الأقمار الصناعية بكفاءة عالية، ولاسيما وأنها لا تحتاج لصيانة أو إصلاحات أو وقود، حيث تعمل فى صمت، إلا أن اتساخ الخلايا الضوئية نتيجة التلوث أو الغبار يؤدى إلى خفض فى كفائتها مما يستدعى تنظيفها على فترات.

وتحدث عن طريقة أخرى لتحويل الطاقة الشمسية إلى الطاقة الكهربائية وذلك عن طريق استغلال الحرارة المباشرة لأشعة الشمس أو ما يسمى بتقنية الكهرباء الحرارية الشمسية.

### لا خوف من تأثير الحظر الهندى على الأسعار..

# مصر تعيش «فترة سمان» مع محصول الأرز

كتبت: سها يحيى

تشهد أسعار الأرز تراجعًا فى الأسواق المحلية خلال الفترة الحالية، وذلك بعد وصولها إلى ارتفاعات غير مسبوقة خلال الأشهر الماضية، بالإضافة إلى عدم تداول المنتج بشكل كافى فى الأسواق.

وتراجع سعر طن الأرز فى بداية شهر أغسطس الجارى ليتراوح ما بين ١١ ألف و٣٠٠ جنيه للأرز الحبة الرفيعة إلى ١٢ ألف و٥٠٠ جنيه للحبة العريضة، بعدما كان قد وصل طن الأرز فى نهاية شهر مايو الماضى إلى ٢٠ ألف و٣٠٠ جنيه.

ويبلغ سعر كيلو الأرز الأبيض المعبأ فى منافذ التموين ١٢,٦٠ جنيه، فى حين يسجل سعر كيلو الأرز فى المجمعات الاستهلاكية ٢٠ جنيهًا.

ويقول محمد عادل، صاحب محل «سوبر ماركت» فى الهرم، أن أسعار الأرز شهدت تراجعًا بالفعل خلال هذه الفترة، حيث يتراوح سعر كيلو الأرز السائب حاليًا ما بين ٢٠ إلى ٢٧ جنيه للكيلو، بعدما كان قد وصل إلى ٣٠ و٣٥ جنيه للكيلو، فى حين يتراوح سعر الأرز المعبأ ما بين ٣٠ إلى ٣٥ جنيه للكيلو.

ورغم تراجع أسعار الأرز بشكل كبير، إلا أنه ظهرت تخوفات هذه الفترة من ارتفاع أسعار الأرز مرة أخرى، وذلك بسبب قرار الهند – التى تعد أكبر منتجى الأرز فى العالم– بحظر بيع الأرز الأبيض للخارج، حيث يؤدى هذا القرار الذى اتخذته الهند فى نهاية الشهر الماضى إلى تخفيض صادرات الأرز بنسبة ٢٥٪.

ومنذ اتخاذ الهند هذا القرار خرجت العديد من التقارير التى تحذر من ارتفاعات كبيرة فى أسعار الأرز عالميًا، بالإضافة إلى الأزمات الغذائية التى قد يواجهها العالم بسبب هذا القرار، ففى تصريح لـ«بيير أوليفييه غورينشاس»، كبير الاقتصاديين فى صندوق النقد الدولي، قال إن قرار الحظر سيرفع الأسعار، وإن أسعار الحبوب العالمية قد تزيد بنسبة تصل إلى ١٥ فى المئة هذا العام.

وبعد قرار الهند، قفزت أسعار الأرز العالمية بالفعل فى منطقة قارة آسيا إلى أعلى مستوياتها فى أكثر من ثلاثة أعوام، حيث ارتفع سعر الأرز التايلاندى (كسر ٥٪)، الذى يعتبر سعر الأرز المرجعى فى آسيا، إلى ٥٧٢ دولارًا للطن، وهو أعلى مستوى له منذ أبريل ٢٠٢٠.

ووسط هذه التخوفات العالمية، بدأ الشعب المصرى التخوف من ارتفاع أسعار الأرز فى مصر مرة أخرى بعد تراجعه، فهل يؤدى قرار الهند بحظر تصدير الأرز إلى ارتفاع أسعار الأرز فى مصر؟.

من جانبه، علق رجب شحاتة، رئيس شعبة الأرز باتحاد الغرف التجارية، على التخوفات من ارتفاع أسعار الأرز فى مصر بسبب قرار الهند بحظر تصدير الأرز، قائلًا إن قرار الهند بحظر تصدير الأرز لن يؤثر على أسعار الأرز فى مصر، لأن مصر لديها ما يكفيها من الأرز.

وكشف «شحاتة»، خلال تصريحات لـ«جريدة البورصجية»، أسباب تراجع أسعار الأرز خلال هذه الفترة، قائلًا إن انخفاض أسعار الأرز يرجع إلى أن المحصول الجديد من الأرز على وشك الحصاد، مشيرًا إلى أن المحصول الجديد من الأرز سيكون فى الأسواق خلال مدة تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ يومًا.

وتابع أن من أسباب تراجع أسعار الأرز أيضا ارتفاع أسعاره بشكل كبير خلال الفترة الماضية، مما أدى إلى انخفاض الاستهلاك، لذلك يوجد فى الأسواق حاليًا أرز متوفر من الموسم القديم، بالإضافة إلى وجود أرز مستورد فى الأسواق اليوم يتم بيعه.

وأوضح أن كل هذه العوامل ساعدت فى انخفاض أسعار الأرز، لافتًا إلى أن نسبة التراجع وصلت إلى ٤٠ و٤٥٪، حيث أن سعر طن الأرز الشعير يتراوح ما بين ١١ إلى ١٣,٥ ألف جنيه للأرز الحبة الرفيعة والعريضة، بعدما كان قد وصل إلى ٢٠ ألف جنيه للطن، فى حين يتراوح طن الأرز الأبيض ما بين ١٧ إلى ١٩ ألف جنيه.

وعن أسعار الأرز المتوقعة خلال الفترة المقبلة، قال إن أسعار الأرز ستتوقف على توافر الذرة فى الأسواق، لأن بتوافر الذرة لن يكون هناك حجة لاستخدام محصول الأرز الجديد بديلًا للأعلاف، بسبب ارتفاع سعر الأعلاف بشكل كبير.

وفى تقرير سابق نشرته وزارة التموين والتجارة الداخلية فى بداية شهر يوليو الماضي، كشفت الوزارة أن الأرز يكفى لمدة ٤ أشهر، كما أن الموسم الجديد للأرز سيبدأ فى شهر سبتمبر المقبل، مما يعزز المخزون الاستراتيجى لفترات طويلة.

## وسط شائعات تعويم الجنيه..

# الحكومة تنقب عن الدولار تحت «بلاطة» المصريين بالخارج

## «موديز» تمنح مصر فرصة أخيرة لمدة ٢ أشهر.. والحل فى تنفيذ الطروحات

**كتب رأفت كمال:**

رغم أن الرئيس عبد الفتاح السيسى حسم الجدل حول تعويم جديد لسعر الجنيه مقابل الدولار وتأكيده على وقف التعويم طالما سيؤثر على المصريين، إلا أن التوقعات بتخفيض سعر الجنيه وتطبيق مبدأ سعر الصرف المرن ماتزال مستمرة، حيث توقعت منظمات مالية دولية لجوء الحكومة إلى خفض تدريجى لسعر الجنيه، بشكل لا يؤثر على السلامة الاجتماعية ويقرب الفجوة بين سعرى الدولار فى السوق الرسمية والموازية، مشيرة إلى سبب قوى يتطلب ضرورة خفض سعر العملة المصرية هو صافى أصول البنك المركزى والقطاع المصرفى بشكل عام والتى واصلت تسجيل أرقام سلبية، ما يعنى مزيداً من الضغط على استقرارها، كما أن معدلات العائد رغم الارتفاع الأخير لا تزال سلبية بالمقارنة مع معدل التضخم والذى تجاوز ٣٦٪، وبالتالى هناك حاجة إلى المزيد من رفع أسعار الفائدة وإضعاف العملة لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية وإيقاف الدولرة.

وتتوقع «ستاندرد آند بورز غلوبال» أن يصل التضخم العام فى مصر إلى ذروته بالقرب من ٣٩٪ على أساس سنوى فى أكتوبر المقبل وينهى العام عند ما يقرب من ٣٥٪ فى ٢٠٢٣ و٢٠٪ فى عام ٢٠٢٤، كما توقعت الوكالة خفض قيمة الجنيه من ٣٠,٩ لكل دولار أميركى إلى ٣٧ جنيهاً لكل دولار بنهاية عام ٢٠٢٣، مشيرة إلى أن هناك ما يبرر المزيد من الزيادات إذا ما أرادت مصر أن تتقدم نحو إطار للسياسة النقدية يركز على خفض التضخم تدريجياً والانتقال إلى نظام صرف العملات الأجنبية المرن، كما توقعت وكالة إس أند بى جلوبال رفع أسعار الفائدة ٢٠٠ نقطة أساس فى اجتماعات سبتمبر ١٠٠ نقطة أساس ونوفمبر ١٠٠ نقطة أساس على التوالى لتصل إلى ٢١,٢٥٪ متزامناً مع تخفيض جديد فى أسعار الصرف على الأرجح فى الفترة من سبتمبر إلى أكتوبر، حيث من المتوقع الانتهاء من مراجعة صندوق النقد الدولى فى نفس الوقت.

وتبذل الدولة جهوداً كبيرة لتوفير العملة الصعبة فبعد نجاح برنامج الطروحات الحكومية والذى جمع ١,٦٥ مليار دولار أميركى من العملات الأجنبية، عرضت مصر على مواطنيها المقيمين بالخارج الراغبين فى تسوية موقفهم التجنيدى دفع ٥ آلاف دولار أو ٥ آلاف يورو كحد أدنى، كما طرحت أيضاً خطة تقاعد بالدولار موجهة للعاملين بالخارج تسمح لهم بشراء وثيقة تقاعد بقيمة تبدأ من ٥٠٠ دولار تضمن راتباً تقاعدياً بالدولار لما يتراوح بين ١٠ أعوام و١٥ عاما بدءاً من سن ٥٠ عاماً، وتأتى هذه الخطة فى أعقاب خطة أخرى أعلنت فى ٢٠٢٢ تمنح المصريين المغتربين إعفاءات مقابل دفع الرسوم الجمركية على واردات السيارات بالعملة الصعبة، كذلك بدأت البنوك المملوكة للدولة فى الأشهر القليلة الماضية بيع سندات مقومة بالدولار مرتفعة الفائدة ومنح قانون دخل حيز التنفيذ فى مايو الإقامة المؤقتة للأجانب مقابل شراء عقار لا تقل قيمته عن ٥٠ ألف دولار أو إيداع ٥٠ ألف دولار فى بنك مملوك للدولة إلى جانب إجراءات أخرى لجذب الاستثمارات بالعملة الأجنبية فى الأراضى والصناعة.

وعلى صعيد الجهود المبذولة لمواجهة أزمة الدولار يستعد البنك المركزى المصرى لإطلاق مؤشر خاص بالجنيه المصرى يضم سلة من العملات الدولية والذهب بوزن نسبى متباين بهدف إيجاد سعر صرف واقعى بدلاً من الاعتماد على عملة رئيسية مثل الدولار الأميركي، حيث يتوقع أن يغير المؤشر الجديد ثقافة المتعاملين فى الداخل والخارج بالنسبة لربط الجنيه المصرى بعملة واحدة ذات ثقل هى الدولار والانتقال إلى سلة من العملات التى تحدد الاتجاه سواء صعوداً أو هبوطاً وسيتم الاعتماد على ركائز أساسية لعمل المؤشر تتضمن اختيار العملات التى سيتعين إدخالها فى المؤشر حتى يتم تقييم اتجاه الجنيه المصري، موضحا أن هذه العملات قد تكون الأكثر انتشارا فى الاحتياطى النقدى العالمي.

ويقول الدكتور معتصم الشهيدى الخبير الاقتصادى أن التقرير الذى أصدرته مؤسسة موديز للتصنيف الائتمانى والذى أبقت فيه وضع التصنيف الائتمانى السيادى لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية والنظرة المستقبلية تحت المراجعة السلبية لمدة ثلاثة أشهر إضافية لا يعنى أن مصر ستلجأ إلى تعويم الجنيه، لأنها غير مستعدة فى الوقت الحالى لهذا الإجراء الذى يحتاج لسيولة دولارية كبيرة لتغطية كافة الاحتياجات الاستيرادية، مشيراً إلى أن هناك فرقاً بين خفض الجنيه وتعويمه واتباع سياسة سعر الصرف المرن تعنى الخفض التدريجى للجنيه المصرى بشكل يحافظ على الوضع الاجتماعى وتقليل الفجوة بين سعر الدولار الرسمى والسوق السوداء، لافتاً إلى أن الخفض البطيء للجنيه المصرى أمام العملات غير مجد ولن يحقق وفرة دولارية لذلك يجب الإسراع فى تكثيف البيع فى برنامج الطروحات الحكومية لتحقيق أكبر حصيلة دولارية تتمكن مصر من خلالها فى استكمال برنامج الإصلاح الاقتصادى دون التأثير على مستويات الأسعار والمستويات الاجتماعية.

ويقول الدكتور هانى أبوالفتوح الخبير الاقتصادى إن الاقتصاد المصرى يعانى من أزمة كبيرة تتمثل فى شح العملة الأجنبية بعد أن تم سحب الأموال الساخنة من مصر نتيجة للتضخم العالمى وارتفاع الفائدة الأميركية، مشيراً إلى أنه لأول مرة يتجاوز عجز الأصول الأجنبية قيمة الاحتياطى الأجنبى لدى البنك المركزى المصرى بعد طرح المستحقات والذهب، مؤكداً أن الفرصة التى تعطيها موديز لمصر بوضعها تحت المراقبة لمدة ٣ أشهر هى فرصة أخيرة قبل أن تقوم بتخفيض التقييم والذى سيكون له أثر بالغ كبير جداً على الاقتصاد المصرى أما بالنسبة لمراجعة صندوق النقد الدولى لبرنامجه مع مصر، فإذا تم تقييم الاقتصاد المصرى من قبل المؤسسات الدولية سيتم تخفيض التقييم لأن مصر لم تتخذ إجراءات فعالة خاصة المطلوبة منها بخفض قيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية، لافتاً إلى إن متخذى القرار فى مصر أجروا تخفيضاً للجنيه خلال الفترة الماضية مما تسبب فى أضرار بالغة للاقتصاد، بالتالى خفض إضافى فى قيمة الجنيه سيكون له تبعات قوية على الاقتصاد لذلك تطلب مصر تأجيل المراجعة داعياً إلى إيجاد حلول أخرى غير المطلوبة من مصر لأن خفض التصنيف الائتمانى سيزيد من تكلفة الاقتراض.

ويرى الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادى إن أزمة الجنيه تجعل الحكومة أمام حل وحيد وهو بيع مزيد من الأصول للحصول على حزمة من السيولة الدولارية للإيفاء بالتزاماتها المالية والدفاع عن الجنيه فى حال تعويمه، متوقعاً أن تعلن الحكومة عن بعض الطروحات خلال الفترة المقبلة من أجل الحصول على المزيد من السيولة، لافتاً إلى أن قرار مؤسسة موديز باستمرار وضع التصنيف الائتمانى السيادى لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية والنظرة المستقبلية تحت «المراجعة السلبية» لمدة ثلاثة أشهر إضافية يعكس نظرتها المتوازنة للخطوات والإجراءات الإصلاحية الأخيرة المتخذة خلال الأشهر الماضية ويُبدى تفهمها لما يواجه الاقتصاد المصرى من صعوبات وتحديات خارجية وداخلية تؤثر سلباً على المؤشرات الاقتصادية الكلية، مطالباً الحكومة بالإسراع فى تحقيق المزيد من الإصلاحات والإجراءات الهيكلية خلال الأشهر المقبلة للتعامل مع التحديات الراهنة التى تواجه الاقتصاد المصري.

ويقول الدكتور محمد عبد الغنى الخبير الاقتصادى إن الدولة تعمل جاهدة على إيجاد حلول للأزمة الاقتصادية الحالية بسبب وجود نقص فى العملة الأجنبية من خلال العمل على زيادة جذب الاستثمار الأجنبى المباشر، وفى هذا الإطار أطلقت الدولة منصة الشباك الواحد لتسهيل تراخيص إصدار المشروعات إلى جانب برنامج الطروحات الحكومية، مشيراً إلى إن عجز الميزان التجارى يشكل أحد أهم التحديات التى تواجهها الحكومة ويجب العمل عليها بقوة خلال الفترة المقبلة فى المقابل فإن عائدات السياحة وتحويلات المصريين بالخارج أهم الحلول قصيرة الأجل التى يمكن أن تؤدى لتخفيف وطأة الأزمة، موضحاً أن الأخيرة تأثرت بقوة نتيجة وجود السوق السوداء للعملة وأن كان الانخفاض فى التحويلات من المصريين فى الخارج قد واجهه ارتفاعاً فى عائدات قناة السويس بالوقت نفسه مما سبب حالة من التوازن لكن ظلت الأزمة موجودة.

## تمثل ١٢٪ من حركة الشحن والتجارة الدولية..

# قناة السويس أهم وأسرع شريان ملاحى فى العالم

## مصر تحصد ٩ سنوات من مشروعات الازدواج والتطوير والتوسعة والتعميق

**كتبت: هايدى أشرف**

فى إطار مشروعات الازدواج والتطوير على مدار الـ ٩ سنوات الماضية.. تبذل الدولة جهداً كبيرًا لتطوير قناة السويس، باعتبارها أهم وأسرع شريان ملاحى فى العالم، كونها تحقق نقلة نوعية فى حركة الملاحة والحمولات والإيرادات والمشروعات، كما واصلت الدولة تنفيذ خططها الاستراتيجية لتطوير المجرى الملاحى والبنية التحتية لقناة السويس.

ولضمان استقرار سلاسل الإمداد العالمي، قامت الدولة بوضع أفضل السياسات الملائمة بشكل تنظيمى وفنى وتكنولوجي، وذلك من أجل زيادة القدرة الاستيعابية وتشجيع التجارة والاستثمار بقناة السويس، وحصلت هيئة قناة السويس على جائزة أفضل هيئة حكومية عربية عام ٢٠٢٢، وتعتبر الجائزة الأولى من نوعها على مستوى العالم العربى فى مجال التطوير والتحسين والتميز الإداري.

وضمن هذه التطورات.. ذكرت «بلومبرج» أنه فى عام ٢٠٢١ سجلت قناة السويس عبور مزيد من السفن أكثر من أى وقت مضى، رغم جائحة كورونا، وإغلاقها بشكل مؤقت نتيجة لجنوح سفينة إيفرفيجن العملاقة، بينما ذكرت مجموعة «أكسفورد للأعمال» فى عام ٢٠٢٢، أن قناة السويس هى واحدة من أكثر الممرات المائية المستخدمة فى العالم والتى تمثل ١٢٪ من حركة الشحن والتجارة الدولية، وذلك باعتبارها بوابة رئيسية لربط أوروبا بأسيا والشرق الأوسط، بالإضافة إلى أن عام ٢٠١٤ اعتبرت مصدر رئيسى للإيرادات، وذلك بعد وجود حاجة ملحة لخطط بمليارات الدولارات لتسريع حركة السفن فى القناة لزيادة الإيرادات بالنقد الأجنبى لاستعادة ثقة الاقتصاد المصري.

كما ذكرت وكالة «فيتش» انه فى عام ٢٠١٤ ظهرت البيانات ركود مستمر فى حجم الإيرادات، والذى كان يهدد بتقليص العوائد فى المستقبل، وفى عام ٢٠٢٢ أصبحت مصر تساهم فى توفير فرص للتجارة والشحن بشكل أكبر، والتى أدت الى زيادة كبيرة فى حركة مرور السفن العابرة للقناة، وتعد زيادة الإيرادات إحدى المزايا الرئيسية التى اتاحها توسيع ممر قناة السويس

وأوضحت «فيتش»، أن قناة السويس تشكل جزء رئيسى من طرق التجارة العالمية، وتعتبر الموانئ المصرية نقطة اتصال مباشرة لشركات الشحن العالمية لوفرها الوقت المناسب والتكاليف المخفضة.

بينما ذكرت «الإيكونيميست»، أن مصر عام ٢٠١٦ تأثرت بسبب أزمات التجارة والذى ساهم فى تضييق مصادر النقد الأجنبي، والتى تتضمن إيرادات قناة السويس، وفى عام ٢٠٢٣ أصبحت مصر تبذل جهوداً لتطوير قناة السويس، واستمرار ميزان الخدمات فى تحقيق فائض يتضمن إيرادات القناة وتوسيع المجرى المائي

كما لفتت أيضا المنظمة البحرية الدولية، أن الجهات المصرية المختصة قد بذلت مجهود فائق لمواجهة التحديات الناتجة عن حادثة ايفرجيفن لتعويمها من جديد، واستئناف حركة النقل مرة اخرى فى واحد من أهم طرق التجارة البحرية فى العالم.

وفى هذا السياق.. سجلت إيرادات قناة السويس زيادة غير مسبوقة لتسجل الرقم الأعلى فى تاريخ القناة، حيث بلغت إيرادات القناة ٩,٤ مليار دولار لعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقابل ٧ مليارات دولار عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، فيما بلغت ٥,٨ مليار دولار عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، ووصلت عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ إيرادات القناة لـ ٥,٧ مليار دولار، بينما وصلت خلال عام ٢٠١٣/٢٠١٤ لـ ٥,٣ مليار دولار.

وفيما يتعلق بأعداد السفن العابرة لقناة السويس.. فشهدت القناة زيادة أعداد السفن العابرة بنسبة ٥٥,١٪ لتصل لـ ٢٥,٩ ألف سفينة عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقابل ١٦,٧ ألف سفينة فى عام ٢٠١٣/٢٠١٤، كما زادت الحمولات الصافية العابرة للقناة بنسبة ٦٦,٧٪ والتى تسجل ١,٥ مليار من عام ٢٠٢٢/٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠١٣/٢٠١٤ لتسجل ٠,٩ مليار طن، وهى الأعلى فى تاريخ القناة.

وفيما يتعلق بتعزيز قناة السويس الجديدة من تنافسية المجرى الملاحى فى حركة التجارة العالمية، أصبحت أقصى حمولة ساكنة ٢٤٠ ألف طن، بعدما كانت تصل ٥ آلاف طن، بالإضافة إلى تقلص زمن العبور لـ ١١ ساعة مقارنة بـ ١٨ ساعة فى السابق، بينما بلغ زمن انتظار السفن من ٣ إلى ٤ ساعات مقارنة بـ ٦ إلى ٨ ساعات فى السابق.

نجحت قناة السويس فى تحقيق طفرة من نجاحات وايرادات غير مسبوقة، ففى أبريل ٢٠٢٣ حققت القناة أعلى ايراد شهرى فى تاريخ القناة والتى بلغت ٩٠٤,٤ مليون دولار، كما حققت القناة أعلى معدل عبور شهرى للسفن لتصل لـ ٢٢٩٨ سفينة من شهر ابريل لهذا العام.

فيما شهد يناير ٢٠٢٣ عبور أكبر مكتبة عائمة «Logos Hope »، والتى تحمل على متنها ٨٠٠ ألف كتاب، كما تم عبور سفينة الحاويات العملاقة « Ever Atop» وهى تعد أكبر واحدث سفينة حاويات فى العالم، كما تم إطلاق التطبيق الإلكترونى «SC Crossings» محاور عبور قناة السويس فى ابريل ٢٠٢٢، لجذب اكثر من ١٠ آلاف مستخدم منذ اطلاقه، كما تم عبور السفينة «Global Mercy» فى أغسطس ٢٠٢١، وهى أكبر وأحدث مستشفى مدنى عائمة فى أولى رحلاتها البحرية.

### بالتعاون مع «مصر لتأمينات الحياة»..

# «البنك الأهلى» يطلق منتج جديد للتأمين البنكى بالدولار للمصريين بالخارج لأول مرة

ضمن فاعليات أقيمت بمقر الهيئة العامة للرقابة المالية تم إطلاق منتج جديد للمصريين المقيمين بالخارج تحت مسمى « معاش بكرة» بالدولار الأمريكى بالتعاون بين البنك الأهلى المصرى وشركة مصر لتأمينات الحياة التابعة لصندوق مصر السيادى للاستثمار والتنمية.

وحضر الفاعليات سها جندى وزيرة الهجرة وشئون المصريين بالخارج والدكتور محمد فريد رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية وهشام عكاشة رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى وإسلام عزام نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية والدكتور أحمد عبدالعزيز العضو المنتدب لشركة مصر لتأمينات الحياة ومحمد عبدالجواد رئيس مجلس إدارة شركة مصر لتأمينات الحياة ويحيى أبو الفتوح ودواليا الباز نائبى رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصري.

وقال الدكتور محمد فريد إن الهيئة تثمن طرح أول وثيقة تأمين للمصريين العاملين بالخارج لتعزيزمشاركتهم فى نمو الاقتصاد القومى حيث تعتبر وثيقة معاش بكرة بالدولار هى أحدث المنتجات التأمينية فيالسوق المصرى والتى يتم إطلاقها لأول مرة بهدف تقديم خدمات تأمينية متطورة، تستهدف الوثيقة الجديدة توفير التغطية والحماية التأمينية اللازمة للحصول على معاش إضافى مناسب ومساعدة المواطنين على تحقيق أهدافهم المالية، توفر الوثيقة برنامج تأمينى متكامل بالإضافة إلى مميزات الاستثمار والادخار التراكمي، بما يضمن الحصول على مبلغ تقاعد مناسب عند الوصول إلى السن الذى يختاره المواطن، يمكن للمواطنين المصريين فى الخارج شرائها إلكترونيا عبر التطبيق المخصص لذلك.

وأوضح الدكتور فريد أن الهيئة تستهدف تطوير وإتاحة خدمات تأمينية وحلول تمويلية واستثمارية تلبى رغبة المصريين العاملين بالخارج وأن الوثيقة الجديدة ضمن جهود الهيئة لتحسين مستويات الشمول التأمينى وتوسيع قاعدة المستفيدين.

وأكد الدكتور فريد أن إدارة الهيئة تحرص على استمرار تطوير وإصدار التشريعات الداعمة لنمو قطاع التأمين بالتزامن مع سرعة إصدار الموافقات على المنتجات التأمينية الجديدة وذلك لدعم تنافسية ورفع كفاءة شركات التأمين وسعيا نحو اجتذاب مزيدا من الاستثمارات فى هذا القطاع الحيوى لتعزيز قدرات صناعة التأمين لتعظيم مساهمتها فى الاقتصاد القومي.

وأشار رئيس الهيئة إلى أهمية تعظيم دور التكنولوجيا المالية فى تطوير وإتاحة الخدمات والمنتجات التأمينية والتى من شأنها أن تدعم تنافسية قطاع التأمين المصرى وتساعد الشركات على زيادة حجم أعمالها عبر تسهيل عملية التسويق والتوزيع والوصول إلى الفئات المستهدفة.

وأكد هشام عكاشة أن المنتج الجديد يستهدف اتاحة برنامج تأمينى يوفر الحماية والادخار للعملاء المصريين المقيمين بالخارج بالإضافة إلى تأمين مبلغا تقاعديا لهم يتم الحصول عليه عند بلوغ سن الاستحقاق، لتوفير حلول استثمارية وادخارية وتأمينية لهم، مشيرا إلى أنه يأتى استكمالا للتعاون المثمر بين البنك الأهلى المصرى وشركة مصر لتأمينات الحياة، حيث سبق فى فبراير ٢٠٢٠ طرح منتج معاش بكره بالجنيه المصرى والذى لاقى قبول كبير من العملاء بفروع البنك التى طرح من خلالها المنتج والتى بلغ عددها ٢٥٠ فرع منتشرة بكافة انحاء الجمهورية.

وأضاف أنه جارى أيضا دراسة طرح مجموعة جديدة من المنتجات التأمينية وفقا وحاجة العملاء تعزيزا للنجاح الذى اثمرت عنه هذه الشراكة.

وأكد عكاشه على أن معاش بكرة بالدولاريعد أحد أهم الاتفاقيات التى تم توقيعها فى قطاع التأمين البنكى الذى أصبح واحداً من أهم الاستراتيجيات لتحقيق طفرة كبيرة فى منتجات التأمين، حيث يسعى البنك إلى تقديم خدمات مميزة تلبى احتياجات العملاء، مضيفا ان البنك الأهلى المصرى حريص بصفة مستمرة على اتخاذ اية إجراءات أو إصدار أى منتجات أو خدمات تدعم بشكل عملى منظومة الشمول المالى التى يتبناها البنك المركزى المصرى وتخدم خطط التنمية فى مصر ورؤية مصر ٢٠٣٠.

وأضاف الدكتور أحمد عبد العزيز أن وثيقة معاش بكرة بالدولار توفر حماية تأمينية للمصريين فى الخارج بالإضافة إلى مميزات والادخار التراكمى بالعملة الأجنبية وتتيح ثلاثة اختيارات للحصول على قيمة

محمد فريد

هشام عكاشة

الوثيقة عند الوصول إلى سن الاستحقاق المتفق على حسب رغبة حامل الوثيقة، بحيث يمكن الحصول على مبلغ الوثيقة دفعة واحدة أو فى صورة دفعات شهرية مضمونة لمدة ١٠ أو ١٥ سنة ويتم صرف قيمة الوثيقة أو دفعات المعاش الشهرية عند الوصول إلى سن الاستحقاق أو فى حالة الوفاة أوالعجز الكلى الدائم قبل بلوغ هذا السن طوال فترة الوثيقة، كما يمكن إضافة وثيقة لكل سن استحقاق ويحق لكل فرد شراء وثيقة واحدة لكل سن استحقاق وبحد أقصى وثيقتين، ويكون الحد الأدنى لعمر الوثيقة الواحدة٥ سنوات، ويتم احتساب مبلغ التقاعد أو الدفعات الشهرية المضمونة بناء على عمر المؤمن عليه فى تاريخ سداد القسط وتاريخ الاستحقاق المحدد بالوثيقة.

وأوضح عبد العزيز أنه تم تصميم ونشر موقع إلكترونى متكامل يتضمن مواد تعريفية وإعلامية لتوضيح خصائص ومميزات الوثيقة، مع إمكانية احتساب الأقساط والمزايا التأمينية الكترونيا، ويمكن لجميع المواطنين الحصول على هذه الوثيقة بداية من عمر ١٨ عام وبحد أقصى ٥٩ عام وبدون إجراء كشف طبيفى أى سن.

وأضاف أنه يمكن لحامل الوثيقة دفع قسط إضافى بقيمة ٥٠ دولار كحد أدنى عند رغبته فى زيادة الوثيقة بعد إصدارها والحصول على مبلغ أكبر للمعاش أو الدفعات الشهرية، وذلك دون الالتزام بموعد محدد للقسط، ويمكن تعديل بيانات الوثيقة مثل المستفيدين أو العنوان ودفعات المعاش حسب رغبته، دون إمكانية تعديل سن الاستحقاق وفى حالة رغبة حامل الوثيقة فى تصفيتها يمكن اجراء التصفية بعد مرور سنة واحدة من تاريخ دفع القسط الوحيد، ويتم احتساب قيمة التصفية من العام الثانى من تاريخ دفع القسط، حيث يمكن استرداد نسبة ٩٥٪من أى قسط مضى على سداده عام واحد فى حال تصفية الوثيقة فى السنة الثانية أوالثالثة، وفى نهاية السنة الثالثة يتم استرداد كامل المبلغ لأى قسط مضى على سداده ثلاث سنوات أو أكثر.

# «بنك مصر» يتعاون مع نقابة المهن التمثيلية لدعم التحصيل الإلكترونى

كتبت- منال عمر:

وقع محمد الأتربى رئيس مجلس إدارة بنك مصر، والدكتور أشرف زكى نقيب نقابة المهن التمثيلية، بروتوكول تعاون مع نقابة المهن التمثيلية لإتاحة التحصيل الإلكترونى من خلال نقاط البيع الإلكترونية (P.O.S) من خلال بطاقات أعضاء النقابة.

وبحسب بيان للبنك ، يتم التحصيل الإلكترونى من الربط بالمنصة الإلكترونية الخاصة بنقابة المهن التمثيلية بحيث يقوم العضو بالدخول على المنصة الخاصة بالنقابة لسداد الاشتراك سواء من داخل مصر أو الخارج.

وكذلك يقدم البروتوكول خدمة Payment Link عن طريق إرسال أوامر دفع عن طريق رسالة نصية على الهاتف المحمول إلى أعضاء نقابة المهن التمثيلية، وتركيب ماكينة صراف الآلى ATM بمقر نادى نقابة المهن التمثيلية تقدم الخدمات المتكاملة، وفق ما جاء فى البيان.

ويعد توقيع البروتوكول، بحسب ما ذكره البيان، استكمالاً لتقدم بنك مصر فى مجال المدفوعات الالكترونية، وسعيه دائما فى تطوير خدمات البنك والتوجه نحو التوسع فى تقديم الخدمات من خلال القنوات الإلكترونية والتى توفر لعملائه الاستفادة القصوى من الخدمات باستخدام التكنولوجيا والأنظمة المؤمنة فى التعاملات البنكية.

وحضر بروتوكول التوقيع إيهاب درة رئيس قطاع الفروع والتجزئة المصرفية ببنك مصر، وماجد عبد الله رئيس قطاع الفروع ببنك مصر، ومعتز مطاوع رئيس قطاع التجزئة المصرفية ببنك مصر، وأحمد بدير وكيل نقابة المهن التمثيلية، وإيهاب فهمى وكيل نقابة المهن التمثيلية، وأيمن عزب أمين صندوق نقابة المهن التمثيلية ، وأشرف طلبة سكرتير عام نقابة المهن التمثيلية، وعلى كمال عضو مجلس إدارة نقابة المهن التمثيلية وعدد من قيادات البنك والنقابة.

# «بنك القاهرة» يتيح تحويلات المصريين من السعودية مجانًا

أعلن بنك القاهرة وقف تحصيل العمولات على تحويلات المصريين العاملين فى السعودية إلى مصر حتى نهاية شهر أكتوبر المقبل، وفق ما نشره على صفحته الرسمية «فيسبوك".

وأوضح البنك أن أى مصرى يستطيع إجراء تحويل من أى مكان فى السعودية لأهله وذويه فى مصر واستلامها على حسابهم بالدولار أو الجنيه.

كما يستطيع العميل، بحسب البنك، صرف حوالته كاش بالدولار من أى فرع من فروع بنك القاهرة بدون خصم أى عمولات حتى أخر شهر أكتوبر ٢٠٢٣ مع إمكانية متابعة الحوالة.

### أسعار فائدة مغرية لاستثمار المدخرات..

# البنوك تصطاد «الدولارات» بشبكة «الشهادات»

كتبت- منال عمر:

أصدرت بعض البنوك خلال شهر منتجات مصرفية تخاطب العملاء المصريين فى داخل وخارج مصر لاستثمار مدخراتهم بالدولار فى الجهاز المصرفى بسعر فائدة مميز سواء على الادخار أو القروض بهدف زيادة حصيلتها من من النقد الأجنبي.

كانت بنوك مصر والأهلى والتجارى الدولى CIB أعلنوا مؤخرا طرح شهادات ادخار بالدولار بسعر فائدة مرتفع وودائع قصيرة الأجل بالدولار وقروض مخصصة للمصريين العاملين بالخارج بسعر فائدة منخفض ووثيقة تأمين بنكى مخصصة للمصريين العاملين بالخارج لتأمين معاش لهم عن وصول سن التقاعد يصرف بالدولار.

وجاءت هذه المنتجات بالدولار بعد زيادة ضغوط النقد الأجنبى التى تمر بها مصر على مدار عام ونصف بعد ما تسببت الحرب الروسية الأوكرانية خلال العام الماضى فى خروج استثمارات بنحو ٢٢ مليار دولار من السوق المصرى بما وضع على البنوك ضغوطا حادة.

ونقدم أهم المنتجات المالية المصرفية التى طرحتها البنوك لمخاطبة مدخرات المصريين بالدولار سوا خارج أو داخل مصر بأسعار فائدة مميزة لإغرائهم بالاستثمار فى البنوك بدلا من القطاعات الأخرى مثل الذهب والعقارات والعملة.

**وثيقة معاش بكره بالدولار**

أعلن البنك الأهلى وشركة مصر لتأمينات الحياة إطلاق وثيقة «معاش بكره» بالدولار للمصريين بالخارج وذلك لأول مرة بداية من الأسبوع الماضى وسيتم بيعها إلكترونيا فقط مع إتاحة خطوط اتصال للتسهيل على العملاء عملية الشراء.

من أهم محددات الوثيقة بيعها بقيمة ٥٠٠ دولار كحد أدنى و١٠ آلاف دولار كحد أقصى، ويمكن دفع أقساط إضافية بعد شراء الوثيقة (بهدف زيادة قيمة المعاش أو التعويض) بحد أدنى ٥٠ دولارا لقيمة القسط.

ويتم بيعها إلكترونيا فقط من خلال موقع شركة مصر لتأمينات الحياة، كما سيوفر البنك الأهلى رابطا على موقعه للدخول على موقع الشركة لتسهيل الشراء مباشرة منها، كما يمكن شراؤها من خلال محافظ الهاتف المحمول الخاصة بمصر لتأمينات الحياة.

والحد الأقصى لسن العميل ٥٩ عاما، وأكثر من ذلك غير مسموح حيث الحد الأدنى لفترة ربط الوثيقة ٥ سنوات، ويبدأ توقيت صرف المعاش فى حالة بلوغ المؤمن عليه سن الاستحقاق المتفق عليه (٥٠ أو ٥٥ أو ٦٠ أو ٦٥ عاما)، ويتم يصرف المعاش أيضا فى حالة وفاة المؤمن عليه أو الإصابة بعجز كلى قبل بلوغه سن الاستحقاق المتفق عليه بالوثيقة.

ويتم إتاحة الاستفادة من المعاش على دفعات كمعاش شهرى ثابت يصرف لمدة ١٠ أو ١٥ عاما، حسب طلب المؤمن عليه، أو يتم صرفه على دفعة واحدة.

وتتيح الوثيقة إجراء سحب نصف سنوي؛ للفوز بجائزة ٧٥٪ من إجمالى مبلغ الدفعة الواحدة أو الدفعات الشهرية المضمونة؛ ويتم دفع مبلغ الجائزة عند تاريخ الاستحقاق طبقاً للشروط الأساسية المتفق عليها وفى حال قرار العميل بتصفية الوثيقة، يشترط أن تمر سنة واحدة فقط من إصدارها ويتم احتساب قيمتها بداية من السنة الثانية أما السنة الثانية والثالثة يحصل العميل على ٩٥٪ من أى قسط وحيد مدفوع مضى على سداده عام واحد وفى نهاية السنة الثالثة وما بعدها: يحصل على ١٠٠٪ من أى قسط وحيد مدفوع مضى على سداده ٣ سنوات فأكثر.

**القرض الشخصي**

بدأ بنكا الأهلى ومصر منذ يوليو الماضى طرح قرض شخصى جديد للمصريين العاملين بالخارج بضمان الراتب ويتراوح بين ٥٠ ألف جنيه إلى ٣ ملايين جنيه بحد أقصى.

ويصرف البنكان سعر الفائدة منخفض بسعر عائد متغير يرتبط بسعر الإقراض لدى البنك المركزى بأقل ٢,٢٥٪ وقت الحصول عليه وهو ما يعنى أن سعر الفائدة الحالى على القرض ١٨٪ نظرا لأن سعر الإقراض لدى المركزى حاليا ٢٠,٢٥٪، حتى كتابة هذا التقرير.

ويتم سداد أقساط القرض بالتنازل عن العملات الأجنبية وفقا لسعر الصرف المعلن وقت السداد، بمعادلة قيمة القسط بالعملة الأجنبية بفترة تصل إلى ٤ سنوات.

**قرض تمويل عقاري**

أتاح بنك مصر قرضا للتمويل العقارى للمصريين العاملين بالخارج، فى إطار سعيه الدائم لإتاحة منتجات مختلفة بمميزات تتناسب مع احتياجات العملاء.

ويبيع البنك قرض التمويل العقارى للمصريين العاملين بالخارج تمويل كافة الوحدات السكنية القائمة بأكبر نسبة تمويل تصل إلى ٨٠٪ من قيمة الوحدة السكنية، وبأطول فترة سداد تصل إلى ١٥ عاماً.

**شهادتان بالدولار فى بنكى الأهلى ومصر**

أعلن بنكا الأهلى ومصر الشهر الماضى بيع شهادتين ادخار بعملة الدولار بأعلى سعر فائدة مقدم على مستوى الجهاز المصرفى لكافة العملاء المصريين بالداخل وخارج مصر والأجانب.

وأوضح البنكان أن الشهادة الدولارية للعائد ٧٪ سنوياً تصدر بأجل ٣ سنوات للمصريين والأجانب، ويتم صرف العائد ربع السنوى بالدولار ويبدأ شراؤها بالدولار.

أما الشهادة الثانية بأجل ٣ سنوات بعائد سنوى ٩٪ يصرف مقدما بالمعادل بالجنيه المصرى عن الفترة كلها بواقع ٢٧٪ من قيمة الشهادة عن إجمالى مدة الشهادة، ولا يجوز الاقتراض بضمانها وتسترد الشهادة فى تاريخ الاستحقاق بذات عملة الدولار، ويبدأ شراؤها من أول ألف دولار.

ويبيع البنكان الشهادتين من خلال الفروع أو الخدمات الرقمية (الإنترنت والموبايل البنكي) ومركز الاتصالات الهاتفية ورقم التحويلات IBAN.

وديعة أجل سنة بالدولار

طرح البنك التجارى الدولى "CIB" بداية الشهر الماضى وديعة بالدولار لأجل سنة بسعر فائدة سنوى ٦٪ يصرف العائد شهريا بالدولار، وهو أعلى سعر عائد مقدم على الودائع متوسطة الأجل على مستوى الجهاز المصرفي.

ويمكن استرداد الوديعة فى أى وقت بسهولة (لا توجد مدة محددة لاسترداد الوديعة لأجل)، بخلاف القيود القائمة على الشهادات التى يحظر كسرها إلا بعد مرور ٦ شهور على شرائها، ويبلغ الحد الأدنى لربط الوديعة ١٠ آلاف دولار.

## هناء حلمى رئيس قطاع الاستدامة للمجموعة فى حوار مع «البورصجية»:

# «إي اف چي للتنمية الاجتماعية» تدعم 500 ألف مستفيد

إي اف چي القابضة

**كتب: ياسر جمعه**

قالت هناء حلمى، رئيس قطاع الاستدامة لمجموعة إي اف چي القابضة، الرئيس التنفيذى لمؤسسة إي اف چي، إنَّ المؤسسة التزمت بالمسئولية الاجتماعية، واعتبرتها مبدأ توجيهياً ونهجاً تنموياً متكاملاً يعتمد على الشراكة من أجل تعظيم الموارد، وضمان تأثير واسع ومستدام.

وتم إنشاء المؤسسة عام ٢٠٠٦، وهى منذ بدايتها تسعى لتنفيذ مشاريع التنمية المتكاملة المستدامة التى ترتكز على التنمية البشرية والتمكين الاقتصادى، وتنمية البنية التحتية، إذ إنَّ المبادرات الفردية لا تمنح المردود المرجو تحقيقه فى التنمية المتكاملة.

أضافت أنه عام ٢٠٠٧، تم تقديم نموذج التنمية المتكاملة المستدامة فى محافظة بنى سويف بمركز الفشن بعزبة يعقوب.

وفى البداية لم يكن هناك ثقة من المواطنين بما يفعلونه، ولم يكن هناك وعى كاف بالمسئولية المجتمعية للمؤسسات والشركات تجاه المناطق الأكثر فقراً واحتياجاً.. ولذا اكتساب الثقة استغرق وقتاً كبيراً جداً.

آكدت «حلمى»، أن المؤسسة تمكنت أيضاً من إحلال وتجديد شبكة المياه، وإنشاء محطة معالجة لمياه الصرف الصحى، وتطوير وتأهيل نحو ٤٦٧ منزلاً، فضلاً عن إنشاء مركز خدمى ومشغل وحضانة ووحدة صحية ومخبز وغيرها من الخدمات التى تساعد الأهالى على العيش بشكل آدمى.

وأوضحت أنه تم التركيز على برامج التمكين الاقتصادى، إذ إنَّ العزبة كانت طاردة للسكان، ما ساعد على زيادة فرص العمل، وتمكين الشباب من خلال خلق فرص عمل مناسبة لهم.

وفى إطار الجهود لتحقيق النمو المستدام، ظهرت فجوة واضحة تكمن فى عملية اتخاذ القرارات المدروسة، الأمر الذى يتطلب توافر بيانات سليمة وموثوق منها، وهو ما يجعل تحديد المخاطر والفرص المحتملة تحدياً خلال الفترة المقبلة لتطوير استراتيجيات استثمار وآليات عمل متطورة تراعى مصالح المستثمرين الأجانب فى الاستثمارات المستدامة، وتسهم كذلك فى تحقيق خطط أهداف التنمية المستدامة.

وحول دعم التعليم الطبى فى مصر، قالت «حلمى»، إنه تم التعاون مع مستشفى أسيوط الجامعى الرائد فى جراحات العظام فى الوجه القبلى لتجهيز وحدة جراحة العظام ومضاعفة عدد العمليات الجراحية التى يجريها المستشفى؛ نظراً إلى وجود إصابات عديدة على الطريق السريع بالمنطقة، ومستشفى جامعة أسيوط هو الجامعة الأم بتلك المنطقة.

وأوضحت أن المؤسسة شريك أساسى فى البرنامج القومى لمكافحة فيروسات الكبد، والذى تم تنفيذه من قبل وزارة الصحة والسكان ممثلة فى اللجنة القومية لمكافحة الفيروسات الكبدية.

ويتم ذلك من خلال التصدى لقضايا الفقر، وتطوير خدمات الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والمياه والصرف الصحى وتنمية وتمويل المشروعات الصغيرة التى تعمل على خلق فرص عمل ودخل للشباب فى مصر.

وترعى المؤسسة الأطفال المصابين بالشلل الدماغى، وتحسين الظروف المعيشية للقائمين على رعاية المصابين به، بجانب محو الأمية المالية للمجتمعات المحيطة بها وخصوصاً الشباب.

كما تدعم مبادرات الشباب فى الجامعات التى تهدف إلى التثقيف المالى، ورفع الوعى بسوق المال المصرى والبورصة المصرية.

أوضحت «حلمى»، أنَّ المؤسسة تركز على محافظات الصعيد، إذ تؤكد الدراسات أن كل منطقة فى الصعيد تحتاج إلى مزيد من الجهود التنموية، وتختار المؤسسة الأماكن التى تنفذ فيها مشروعاتها التنموية بناءً على إجراء العديد من الاختبارات والاستبيانات التى يتم إجراؤها من خلال فريق العمل بالمؤسسة.

وأسهمت المؤسسة، فى تطوير بعض المناطق أيضاً فى محافظة المنيا بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدن، عبر توصيل مياه الشرب وإنشاء بيارات للصرف الصحى.

وعلى سبيل المثال فى محافظة الأقصر، تم اختيار ١٩ منطقة، وقام فريق العمل بمعاينة تلك المناطق لمعرفة المنطقة الأكثر فقراً واحتياجاً للدعم والوصول للمستحقين.

كما أن المؤسسة لديها تعاون مع المبادرة الرئاسية «حياة كريمة» فى قرية الدير القديم بمركز إسنا بمحافظة الأقصر، إذ تم توقيع بروتوكول تعاون مع وزارة التضامن الاجتماعى لإعادة تطوير وبناء ٢٦ منزلاً.

كما أن المؤسسة تمكنت من إعادة بناء ٦٤ وحدة سكنية بدلاً من ٢٦ وحدة المتفق عليها فى المبادرة؛ نظراً إلى وجود احتياج كبير فى القرية.

ولا تعتمد المؤسسة على ملء الاستمارات فقط التى يوزعها فريق العمل لمعرفة إمكانيات كل أسرة.. بل تتم المعايشة مع الأهالى فى القرية المستهدف تطويرها للتعرف على المتطلبات ومدى استحقاق الأسر؛ لأنه فى بعض الأحيان قد يكون امتلاك الأسرة لبعض الأجهزة الكهربائية مؤشراً غير دقيق عن المستوى المادى الفعلى للأسرة، وبناءً عليه تتم معاينة المنزل، والتعرف على حال الأسرة للكشف عن الأسر الأشد احتياجاً للدعم، وهو ما حدث بالفعل فى العديد من الأحيان.

وأوضحت «حلمى»، أنه بعد دراسة نجع الفوال بقرية الدير تم اكتشاف أنه توجد ٢٤ سيدة من كبار السن فقط بالقرية، هن من لا يجيدن القراءة والكتابة.. وباقى القرية أغلبها شباب متعلم ولكن دون عمل، فبدأت المؤسسة فى توفير برنامج تمكين اقتصادى ومشروعات تنموية تخدم أهالى المنطقة.

وأكدت أن التواجد والتوغل فى المجتمع يتيح للمؤسسة الكشف بدقة عن الاحتياجات المطلوبة لتنفيذ المشروعات والبرامج التنموية التى تتوافق مع أهالى المنطقة ومتطلباتهم.

أضافت أنه عام ٢٠١٧، بدأت المؤسسة التوجه بمبادراتها المجتمعية نحو محافظة الأقصر، وما زالت المؤسسة مستمرة فى عمليات التطوير حتى الآن.

وتوجد شراكة مع مؤسسة ساويرس وأوراسكوم والمبادرة الكويتية للعطاء فى بعض الأعمال التنموية بالمحافظة، كما تقوم المؤسسة أيضاً بإجراء بعض المشروعات التنموية فى محافظة أسوان.

قالت «حلمى»، إنَّ المؤسسة تمكنت من تطوير المنازل وإنشاء مخبز بقرية المخزن فى محافظة قنا، وتم توزيع الخبز خلال شهر رمضان على السكان بالتعاون مع المبادرة الكويتية لمساندة الشعب المصرى.

وحققت المؤسسة، المزيد من المبادرات المؤثرة فى العمل التنموى، والتى لا تقدر بمخصصات مالية؛ لأن هناك بعض المبادرات التوعوية والتنموية والتدريبية، وإتاحة فرص العمل وغيرها التى لا تتطلب مبالغ مالية ضخمة، بل تحتاج للجهود التنموية والتأهيلية التى تؤثر بشكل إيجابى على المجتمع.

ولذا فإن المؤسسة تحدد مخصصاتها سنوياً وفقاً للإستراتيجية التى تم وضعها والمبادرات والبرامج المستهدف تنفيذها طوال العام.

قالت «حلمى»، إنَّ المؤسسة تستهدف تنفيذ بعض المشروعات التنموية فى محافظة الفيوم، خلال الفترة المقبلة، بالإضافة إلى الاستمرار فى استكمال بعض المبادرات والمشروعات فى محافظة الأقصر.

أضافت أن المؤسسة تركز على مختلف القطاعات بشكل متواز فى مبادراتها التنموية، وذلك حسب احتياج المنأطق النائية، ومحافظة الصعيد التى نستهدفها.

ولفتت إلى أن مؤسسة إي اف چي تنفذ مبادرة فى مركز إسنا بمحافظة الأقصر، تسهم فى توعية وتدريب وتأهيل رواد البيئة، والعمل على فرز المخلفات وإعادة تدويرها لتنفيذ منتجات بيئية مستدامة، ثم مساعدة المستفيدات على ترويج وتسويق منتجاتهن وبيعها عبر منصة إلكترونية.

وأوضحت «حلمى»، أنَّ المسئولية الاجتماعية أصبحت جزءاً أساسياً من قطاع الأعمال، إذ اتجهت الشركات للعمل المجتمعى المستدام، وليست الأعمال الخيرية بمفهومها التقليدى.

وتتبنى الدولة نهج الاستدامة، ودمج المعايير البيئية والاجتماعية، والحوكمة، ما يسهم فى تحقيق أقصى منفعة للمجتمع والشركات العاملة فى المجال.

ولفتت إلى أهمية العمل على نشر ثقافة جديدة للعمل التنموى فى مصر، تجمع بين البعدين الاجتماعى والتنموى، وموضحة التحديات الكبرى التى لا يمكن مواجهتها عبر التبرعات والمنح فقط، بل عن طريق تنفيذ مشاريع نموذجية مدروسة تضمن تحقيق التنمية المستدامة وتفتح الطريق لتكرارها بشكل ناجح.

وأشارت إلى ضرورة توعية المواطنين بمسئوليتهم المجتمعية وأهمية إشراكهم فى الأعمال التنموية للحفاظ على البيئة وحقوق الأجيال القادمة، إذ يجب تعليم الأطفال المسئولية المجتمعية منذ الصغر، من خلال تحسين السلوكيات والأساسيات التى تحقق التنمية المرجوة للمجتمع.

أضافت «حلمى»، أن المؤسسة تحرص على العمل مع الفئات المهمشة فى المجتمع وخصوصاً السيدات، إذ تعاونت مع برنامج «تضامن» التابع للجمعية النسائية لتحسين الصحة بتوفير قروض دوّارة لمجموعات من النساء صحابات المشروعات الصغيرة، وذلك لتمكينهن اقتصادياً وتحقيق الشمول المالى.

وتم تدشين برامج محو أمية مالية لتقديم لمحة عامة عن أسواق رأس المال، بما فى ذلك المصطلحات المالية الأساسية والمفاهيم مثل تحركات سوق المال ودور أصحاب المصلحة من المستثمرين والوساطة المالية.

وتعاونت مؤسسة إي اف چي للتنمية الاجتماعية مع مايكروسوفت للوصول لأكبر عدد من المستفيدات من خلال البوابة الإلكترونية «مصر تعمل» التى تهدف إلى إتاحة معلومات عن سوق المال وإدارة الأعمال المختلفة للطلبة وحديثى التخرج.

كما أن المؤسسة ترعى الأفراد والمؤسسات فى التغلب على التحديات المالية والتعليمية والصحية التى تواجه المجتمع، وتسعى لترسيخ مفاهيم ومعايير الاستدامة بجميع أعمال وقطاعات الشركة.

ويجب التأكيد على أن تحقيق القيمة المضافة للشركة لا يأتى على حساب المجتمع والبيئة والمنظومة الاقتصادية للمجتمعات المحيطة بأعمال الشركة.

وشددت «حلمى» على أهمية الاستثمار المسئول للشركات والتى أطلقت عليه «الاستثمار أبو قلب»، أى لا بد على كل مستثمر أن يكون مهتماً بتحقيق رخاء البلد الذى يستثمر فيه والمجتمعات المتواجدين بها.

وكشفت أن التحدى الأكبر للشركات هو كيفية الاستثمار للتأثير الإيجابى على حياة المواطنين وتحسينها للأفضل فى مختلف المجالات، كالاستثمارات المتعلقة بالصحة والتعليم والتكيف مع التغيرات المناخية، فالاستثمارات عادةً ما تتمحور فى المدن الكبرى، ولا تتجه إلى أقصى الجنوب للمجتمعات والفئات الأكثر احتياجاً.

ولفتت إلى أهمية إلمام المستثمرين بالمعايير البيئية والمشاركة المجتمعية والحوكمة، لما لها من تأثير مباشر على معايير الاستثمار. وأشارت إلى أهمية إدراك صعوبة قياس التأثير الاجتماعى بنفس المعايير التى تقاس بها عوائد الاستثمار، إذ إنَّ العمل فى مجال تطوير المجتمعات لا يظهر تأثيره بطريقة ملموسة خلال فترة زمنية قصيرة، بل تنتفع الأجيال القادمة بالمردود الإيجابى.

قالت «حلمى»، إنَّ مؤسسة إي اف چي للتنمية الاجتماعية تعمل على تعظيم المردود التنموى، وضمان استدامة المشروعات، بدءاً من آليات التطوير وحتى التمويل، وذلك لا ينحصر فى تقديم الدعم المالى واستثمار موارد المؤسسة فقط، بل يتضمن خلق شراكة مع المجتمع المُستهدف فى كل مشروع من خلال التعاون مع ممثلى هذه المجتمعات فى عملية اتخاذ القرار بمراحل مبكرة من تخطيط المبادرات والمشروعات التنموية المتنوعة.

أضافت أن القطاع الخاص قادر على المساهمة فى تحقيق الاستدامة، ويستطيع أن يكون محوراً أساسياً فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وانضمت «إي اف چي القابضة» إلى مبادرة الاتفاق العالمى للأمم المتحدة عام ٢٠١١، ونجحت فى المواءمة بين أهداف التنمية المستدامة التى تتبناها وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

واعتباراً من عام ٢٠١٧، قامت المجموعة بتطوير معايير حماية البيئة والمسئولية الاجتماعية والحوكمة ودمجها بجميع أنشطة المجموعة وعملياتها التشغيلية.

ولفتت «حلمى» إلى أنه فى ٢٠١٨ أصبحت مجموعة إي اف چي القابضة أول مؤسسة مالية واستثمارية توقع على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسئول فى مصر، ما يعكس إدراك الشركة لأهمية تطبيق متطلبات الاستدامة كقيمة لا غنى عنها.

وأشارت إلى أن المؤسسة لا تهدف إلى إحداث تأثير داخلى فقط، بل إحداث تغيير جذرى نحو الاستدامة والشمول المالى فى المجتمعات التى تعمل بها.

وتحرص مجموعة إي اف چي القابضة على توظيف خبراتها المالية ومواردها البشرية فى تعظيم المردود المستدام لجميع الأطراف ذات العلاقة بما فى ذلك أبناء المجتمعات المحلية التى تعمل بها الشركة.

وتابعت «حلمى»، أن المجموعة تعتز بتضافر جهود فريق العمل والتى أثمرت عن تنمية محفظة استثمارية تشمل العديد من القطاعات والاستثمارات التى تسهم بشكل مباشر فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمجالات عديدة تشمل التعليم والطاقة المتجددة والتمويل متناهى الصغر وتكنولوجيا الخدمات المالية وغيرها.

وأوضحت أن «إي اف چي القابضة»، اتخذت العديد من الخطوات المدروسة لدمج عوامل الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات (ESG) داخل قطاع الأعمال، بجانب إنشاء نظام بيئى يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما عززت المجموعة هذه السياسية بإصدار بيان متعلق بحقوق الإنسان والعمل وبيان آخر متعلق بالرق الحديث والاتجار بالبشر فى محاولة لمعالجة المخاوف العالمية المتزايدة.

وتمت صياغة بيان بشأن تغير المناخ لاستكمال سياسة الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية الحالية، وقامت بوضع هذه السياسات وآليات العمل الخاصة بها على موقعها الإلكترونى لدمجها فى أنشطة المراقبة والامتثال.

وفى إطار تطبيق هذه الاستراتيجية على أرض الواقع، تستثمر «إي اف چي القابضة» فى رأس المال البشرى لضمان نشر المعرفة الكامل بأهمية العمل على تطبيق معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وكرمت مؤسسة IDC الدولية المتخصصة فى البيانات والأبحاث الاستشارية، الأستاذة هناء حلمى ضمن أفضل ٥٠ سيدة محفزة من الرؤساء التنفيذيين لعام ٢٠٢١.

أما على الصعيد الخارجى، فإنَّ مجموعة إي اف چي القابضة تتناول قضايا الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات على ثلاثة مستويات: الاستثمار المسئول، والمسئولية المجتمعية ودعم الشركاء.

ونجحت المجموعة فى تحقيق أهدافها مع تعظيم المردود لأبناء مجتمعات القرى التى تعمل بها المؤسسة بفضل الدعم المالى الذى تقدمه وكذلك سلامة الأسس التى بُنيت عليها تلك المشروعات والمبادرات التنموية.

يذكر أنه تم اختيار «حلمى» من قبل الـThe Economist Intelligence Unit كواحدة من ١٨ صانع تغيير عالمياً فى الكفاح من أجل القضاء على HCV.

كما قامت مبادرة الاتفاق العالمى للأمم المتحدة (UNGC)، بتكريم هناء حلمى كإحدى الرائدات فى نشر أهداف التنمية المستدامة حول العالم لعام ٢٠١٨.

ولدى المجموعة شراكة مع الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدنى والهيئات الرقابية، بالإضافة الى قطاع الأعمال، وتسعى دائماً لعقد شراكات جديدة توفر فرصاً متميزة فى الريادة والمساهمة فى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأكدت «حلمى»، أنَّ جهود المؤسسة تركز على تمكين المجتمع المحلى وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة من خلال تبنى نهج تشاركى يزيد من تأثير برامج التنمية لتحدث تغييراً ملموساً فى المجتمعات المستهدفة.

وتحرص المؤسسة على تبنى وتنفيذ نماذج من المشروعات التنموية التى تحقق وترسخ قيم التنمية المستدامة فى مصر بأبعادها الثلاثة: نمو اقتصادى، وتنمية اجتماعية، وحماية البيئة، لتطوير الأماكن الأكثر احتياجاً.

> التعاون مع مؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص لمكافحة الفقر والوقاية من الأمراض

## التركيز على المشروعات التنموية بمحافظات الصعيد وفقا لاختبارات واستبيانات

## تحديد الاحتياجات حسب طبيعة كل قرية لتحقيق قيمة مضافة للمجتمعات الريفية

### السوق تجاهل القرار واستمر بالصعود..

# البورصة تفلت من «فخ رفع الفائدة» بـ«ذكاء المستثمرين»

**كتب- أحمد عبدالمنعم وحنان محمد:**

تجاهلت البورصة المصرية، قرار لجنة السياسة النقدية للبنك المركزى المصرى برفع سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزى بواقع ١٠٠ نقطة واتجهت إلى الارتفاع رغم التوقعات التى كانت تشير إلى هبوط السوق.

وأرجع خبراء سوق المال، هذا الصعود، إلى حالة اليقين لدى المتعاملين عن قرب تحريك سعر العملة والذى يدفعهم للاحتماء بالأصول من تآكل القدرة الشرائية للنقود وفى مقدمتها أسهم البورصة التى لم تشهد حتى الآن تعديلا فى أسعارها.

قال حسام الغايش العضو المنتدب بشركة أوراق لإدارة الأصول، أنه بعد اجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى ورفع سعر الفائدة على الايداع والاقراض بمقدار ١٠٠ نقطة اساس فقط فإن تأثير هذا الرفع على سيولة سوق المال المصرى محدودة للغاية لأن معدلات التضخم تفوق معدلات سعر الفائدة بكثير .

وأضاف إنه البورصة حاليا تعد أحد أدوات الاستثمار الذى قد تعوض المستثمرين عن ما فقدوه من قيمة نقودهم نتيجة تآكلها بفعل التضخم، أما إذا كان هناك تعويض أو تخفيض لقيمة الجنيه المصرى من عدمه مع إقتراب مراجعة صندوق النقد الدولى فإن الأمر يتوقف على مدى قدرة مصر على سداد التزامتها قصيرة الأجل.

ومن جهته أوضح محمد سعيد خبير سوق المال، أنه على خلاف كافة التوقعات التى ذهبت الى اتجاه لجنة السياسة النقدية فى اجتماعها الخميس الماضى إلى تثبيت الفائدة فاجأ البنك المركزى الجميع وقام برفع أسعار الفائدة ١٠٠ نقطة أساس

ورأى أنه بالرغم من الأسباب المنطقيه العديدة التى دفعت البنك المركزى لاتخاذ هذا القرار برفع الفائدة والاستمرار فى سياسته التشددية بغرض مواجهة معدلات التضخم المتزايدة والتى توقع ان تصل الى ذروتها فى النصف الثانى من ٢٠٢٣، وعلى الرغم من أن هذا الرفع يتواكب ويتسق مع الاتجاه العالمى للبنوك المركزية والتى سبقه الفيدرالى بأيام قليلة برفع جديد للفائدة، إلا أن التثبيت الذى انتهجه فى اجتماعه السابق خدع معظم المتوقعين ودفع التوقعات لاستمرار التثبيت بهدف المزيد من الترقب معدلات التضخم.

وأضاف إنه فى الظروف الطبيعية القاعدة تشير إلى أن ارتفاع أسعار الفائدة تؤثر سلبا على أداء البورصة بل على النشاط الاقتصادى بالدولة بشكل عام إلا إن هذه المرة الأسواق المالية لم تلتفت الى قرار البنك المركزى وواصلت اتجاهها الصاعد قبل قرار الفائده وبعده.

وتابع أن استمرار الحكومة فى طرح العديد من الشركات لمستثمرين استراتيجيين وتعدد أخبار عن تلقى عروض للاستحواذ فى مختلف القطاعات كان واحدا من الأسباب التى دفعت البورصة للاستمرار فى الصعود وتجاهل قرار الفائدة خاصة مع إعاده تقييم أسعار الشركات طبقا لعروض الاستحواذ وذلك على الرغم من نفى بعض هذه الانباء المتداوله وفى مقدمتها ما احاط بسهم مصر الجديده للاسكان والتعمير.

ورأى أن البورصة هذه الأيام بحالة من الانتعاش وسط استمرار الاعلان لنتائج أعمال الشركات التى تشهد فى أغلبها تحسن فى نتائج الأعمال وزيادة فى معدلات الربحية ما ساهم فى استمرار حاله التفاؤل لدى المتداولين فى البورصة وسط توزيعات الشركات إما النقدية او الأسهم المجانية تجعلهم يفضلونها عن التوجه إلى عوائد الأوعية الإدخارية المصرفية وذلك بالرغم عن من إعلان عدد من الأوعية الإدخارية الجديدة بمستويات أرباح مرتفعه على الدولار وكذلك على الجنيه المصرى .

وأكد أن لعل السبب الأهم فى استمرار صعود البورصة المصرية وتجاهل ارتفاع أسعار الفائدة هى حالة اليقين لدى المتعاملين عن قرب تحريك سعر العملة والذى يدفعهم للاحتماء بالاصول من تاكل القدره الشرائيه للنقود وفى مقدمتها اسهم البورصه التى لم تشهد حتى الآن تعديلا فى اسعارها يعكس ما شهدته العمله المصريه من تخفيض عدة مرات خلال الفترة الأخيرة لتصبح البديل الأمثل للحماية من التضخم الحالى والمرتقب.

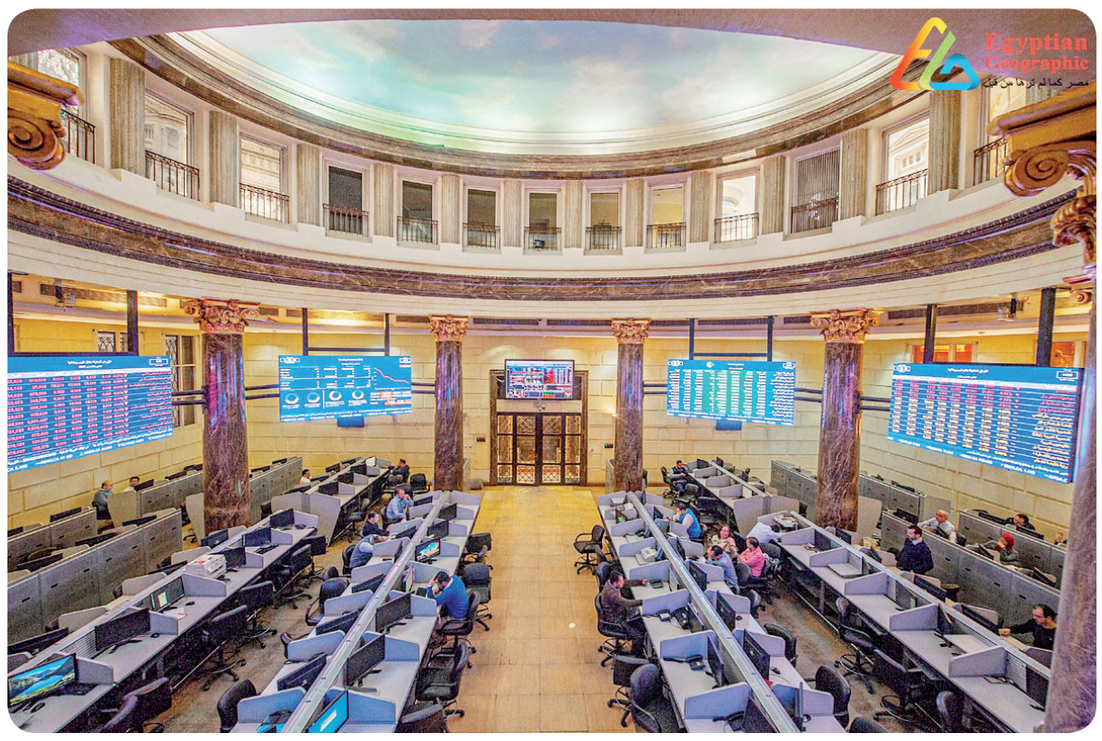

### تأكيدًا لـ«البورصجية»..

# «نادى النادى» و«استاد القاهرة» فى طريقهم للبورصة

**كتب- محمد ربيع :**

تأكيدًا لما طرحته «البورصجية»، تحت عنوان «ملعب البورصة جاهز لمنافسات أسهم الأندية»، كشف رامى الدكاني، رئيس البورصة المصرية، أنه ناقش مع الدكتور أشرف صبحى وزير الشباب والرياضة إمكانية طرح نادى «النادي» و«استاد القاهرة» فى سوق الأسهم، وذلك فى ضوء توجه الدولة نحو تطبيق الشمول المالي.

وتطرقت المناقشات بين وزير الشباب ورئيس البورصة إلى الشكل القانونى لـ«إستاد القاهرة» وما إذا كان شركة يمكن طرحها أم لا، إذ أكد «الدكاني» وجود ثروة عقارية مملوكة للوزارة يجرى بحث استغلالها الفترة المقبلة.

وأكد خبراء أسواق المال لـ«البورصجية» أن تحويل الأندية الرياضية إلى شركات مساهمة سيحقق فوائد عدة، من بينها تحويل شركات كرة القدم إلى شركات ربحية، بدلاً من اعتمادها على الدعم المالى الحكومى بنسبة ١٠٠٪، فضلا عن وقف نزيف الخسائر وتحويلها إلى أندية ربحية بدلاً من الاعتماد على الدعم الحكومي.

وقال محمد عبد الهادي، خبير أسواق المال، أن طرح الأندية خاصة الشعبية خطوة مهمة لرفع المعاناة عنها بسبب قلة الموارد المالية، خاصة وأن هذه الأندية ستحظى بفرص أكبر للتطوير والدعم من أجل تنمية المواهب وبالتالى النهوض بالرياضة المصرية، فضلا عن أنها ستدفع بالأندية والاستثمار الرياضى فى مصر إلى الأمام.

وأضاف أن طرح شركات الأندية فى البورصة سيعيد بالنفع على سوق تداول الأسهم من خلال إضافة مستثمرين جدد مما يؤدى إلى تشجيع الاستثمارات الجديدة فى القطاع الرياضي، إضافة إلى استفادة الأندية من التمويل الذى سيتاح لها، وبالتالى إعادة هيكلتها وتوسيع مشروعاتها وفروعها ومقراتها.

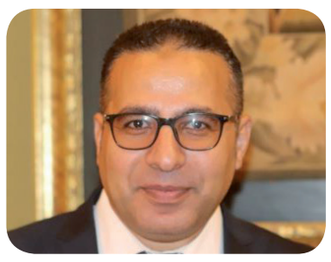

محمد عبد الهادي

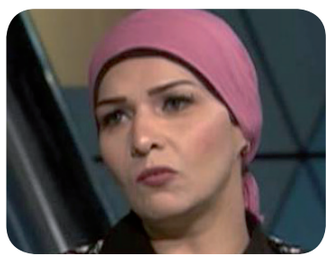

دعاء زيدان

بينما رأت دعاء زيدان، خبيرة أسواق المال، أن البورصة أداة تمويل وهو ما سيدر على الأندية أموال كثيرة تغنيها عن الرعاة وتدعمها فى التوسع فى أنشطتها الرياضية والاستثمارية ومشروعاتها المستقبلية، فضلا عن تقوية النشاط الرياضى فى مصر وبالتالى النهوض بصناعة كرة القدم لتواكب العالم.

أن طرح الأندية فى البورصة سيستغرق ما لا يقل عن عامين ميزانية من أجل تهيئة النادى للقيد فى سوق الأسهم المالية طبقًا لمعايير البورصة المصرية، فضلا عن ضرورة توفير عدد مساهمين لا يقل عن ٣٠٠ مساهم ورأسمال لا يقل عن ٥٠ إلى ١٠٠ مليون جنيه للطرح فى سوق الأسهم الرئيسي.

وشدد محمد جاب الله، خبير أسواق المال، على أن طرح الأندية الرياضية أو خصخصتها سيساهم فى تقليل العبء على موازنة الدولة، عبر إلغاء الدعم الذى كانت تتحصل عليه تلك الأندية سواء كان نقديًا أو عينيا والذى يقدر بالمليارات سنويًا.

وأوضح «جاب الله»، أن طرح شركات الأندية الجماهيرية سيساهم فى جذب شريحة كبيرة من المستثمرين الأفراد للسوق، ومن ثم زيادة مستوى التداولات بالسوق، لافتا إلى أن الأندية تحتاج إلى العديد من الإجراءات والهيكلة الادارية والتجهيزات حتى تصل الى مرحلة ما قبل الطرح، ثم العمل على الأداء المالى وتنويع مصادر دخلها ثم أخيرًا مرحلة الطرح.

فيما فسر الخبراء أسباب عدم الإقبال على الاكتتاب العام لشركة غزل المحلة، بأنه ليس هناك مصدر واضح للدخل يجذب المستثمرين، كما أن أداء أسواق المال فى توقيت الطرح « ٢٨ أغسطس ٢٠٢٢» ظلمه ولم يحقق النجاح المطلوب.

وأرجعوا فشل طرح اكتتاب شركة غزل المحلة لأن الشركة ليس لديها قوائم مالية ورأسمالها من خلال الاكتتاب الخاص بلغ ١٠٢ مليون جنيه، وكان المستهدف جمع ٩٨ مليون جنيه للوصول إلى ٢٠٠ مليون جنيه.

### أزاح البنك التجارى واستحوذ على أعلى نسبة تداولات..

# سهم بلتون «بوصلة جديدة» للبورصة

**كتب- محمد ربيع :**

حقق سهم بلتون القابضة أعلى حجم تداولات فى البورصة المصرية وذلك بعد دخوله إلى مؤشر البورصة الرئيسي، حيث استطاع أن يتخطى سهم البنك التجارى الدولى صاحب أكبر وزن نسبى فى المؤشر، من حيث أحاجم التداولات.

فهل أصبح سهم بلتون القابضة هو الحرك الرئيسى للبورصة المصرية؟.. وهل إزاح البنك التجارى الدولى خاصة أنه سهم مؤسساتى عكس سهم بلتون.

وتصدر سهم «بلتون المالية القابضة» قائمة أعلى ١٠ شركات من حيث قيمة التداول فى سوق «داخل المقصورة» بالبورصة المصرية، خلال الجلسات الماضية، يليه سهم «البنك التجارى الدولي.

واستطلعت «البورصجية» آراء عدد من خبراء أسواق المال حول أسباب استحواذ سهم «بلتون» على أكبر حجم فى العمليات بالبورصة المصرية خلال الفترة الماضية وسط تراجع سهم (CIB)، إذ أكدوا أن الاكتتاب التاريخى لـ«بلتون» ورفع رأس مال الشركة إلى ١٠,٩ مليار جنيه أدى إلى قفزة فى حجم عملياتها وارتفاعات السهم الكبيرة، خاصة وأن هذه ليست المرة الأولى التى يصعد بها السهم بهذا الشكل، إذ قفز من قبل بأكثر من ١٠٠٪ فى الفترة من مايو إلى يونيو.

وعزا إسلام عبدالعاطي، خبير أسواق المال، تصدر سهم «بلتون» قائمة أعلى ١٠ شركات من حيث التداول فى سوق إلى تراجع دور سهم البنك التجارى القيادى وتحركه فى نطاق ضيق، لا سيما وأن سهم «بلتون» اجتذب سيولة كبيرة من السوق على الرغم من ضعف تأثيرها على المؤشر».

وأضاف «عبدالعاطي»، أن البورصة المصرية تشهد حركة عرضية للأسهم والمؤشرات فى الوقت الحالى ما دفع البورصة المصرية للصعود فى الفترات الماضية، وأبرزها تحريك سعر صرف الجنيه مقابل الدولار والتى ساهمت فى جذب بعض الاستثمارات الأجنبية للسوق، مشيرًا إلى أن الفترة الماضية شهدت الحديث عن الاقتراب من تعويم جديد للجنيه والتى ساهمت فى فتح شهية المستثمرين لتحقيق عوائد إيجابية، وهو ما لم يحدث حتى الآن، خاصة وأن الفترة الماضية شهدت اتجاه العديد من المستثمرين صوب الأسهم المتعلقة بصفقات استحواذ.

وأوضح خبير أسواق المال، أن من ضمن أسباب الحركة العرضية للبورصة المصرية هو اقتراب المؤشر الرئيسى للبورصة من مستوى ١٨ ألف نقطة، وهو ما يدفع بعض المستثمرين للتخارج تحسبا لعمليات التصحيح.

فيما رأى محمد عبدالهادي، خبير أسواق المال، أن سهم «بلتون» سيطر على أغلب قيم التداول بالسوق خلال تعاملات الأسبوع، نتيجة لاكتتاب زيادة رأس مال الشركة ما أدى لانخفاض مؤشرات البورصة فى الفترات السابقة نظرًا لحجم الاكتتاب الضخم بقيمة ١٠ مليار جنيه.

وأضاف «عبدالهادي»، أن بعد انتهاء الاكتتاب وإتاحة التداول على أسهم الزيادة كان أحد أسباب الرئيسية فى تباين سوق المال، مع اتجاه القوى الشرائية بالسوق بشكل قوى نحو تكوين مراكز فى سهم بلتون، لافتا إلى أن «بلتون» من أكثر الشركات المالية غير المصرفية المؤهلة للحصول على رخصة بنك رقمي، وذلك من حيث الملاءة المالية.

فيما أوضح سامح هلال، خبير أسواق المال، أن الأخبار الإيجابية التى صدرت على السهم واحتمالية قيده فى سوق أبو ظبى للأوراق المالية، فضلا عن احتمالية حصول «بلتون» على رخصة بنك رقمى خلال الفترة المقبلة، أدوا إلى استقطاب عدد كبير من المساهمين الجدد (الأفراد)، إضافة إلى استحواذ رجل الأعمال أحمد أبو هشيمة (ثانى مساهم رئيسى بعد شركة شيميرا الإماراتية ٥٥,٩٪) على نسبة استحواذ بلغت ٩,٩٪ كان له تأثير كبير على صعود السهم وتصدره العمليات خلال الفترة الأخيرة.

وقال محمد معاطى محلل أسواق المال إن الأداء القوى لسهم «بلتون» بالبورصة، يعكس ثقة المستثمرين فى إدارة الشركة، بعد نجاحها الكبير فى إتمام زيادة رأس المال، ودخول أسماء مستثمرين كبار من مصر والخليج فى زيادة رأس المال، ما يعكس الشهية المفتوحة من جانب المستثمرين على شراء السهم.

وتوقع «معاطي»، أن يستمر سهم بلتون فى قيادة تداولات البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة، خاصة وأن من المتوقع أن نرى الفترة القادمة إعلان بلتون عن دخولها فى عدد من الصفقات بما يتوافق مع استراتيجيتها للنمو، وذلك بعد أن نجحت فى زيادة رأس المال.

وأرجع تراجع سهم التجارى الدولى إلى تغيير منهجية المؤشرات وانخفاض وزنه النسبي، لافتا إلى أن ثبات السهم فى حركته العرضية حالت دون إغلاقه بخسائر.

### قيود استيراد أجهزة الكمبيوتر تُربك خططها..

# «عُطل هندى» فى شركات التكنولوجيا العالمية

**كتب- محمود نبيل:**

تسير الهند بخطى ثابتة نحو تحقيق مستهدفاتها المتعلقة بتسريع وتيرة تصنيع الأجهزة التقنية محليًا، وتقليل الاعتماد على المُكوّن المستورد فى عمليات التصنيع.

وفى خطوة كبيرة نحو تحقيق هذا المستهدف، أعلنت السلطات الهندية الأسبوع الماضي، فرض تراخيص على واردات البلاد من أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية بأثر فوري، وهو ما يدفع الشركات العالمية المتخصصة فى التكنولوجيا، على غرار «ديل» وسامسونج» و«آبل»، إلى العمل على تسريع وتيرة التصنيع المحلى لهذه الأجهزة.

ومنذ يوليو ٢٠٢٠، فرض رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي، قيودًا على واردات أجهزة التلفزيون الذكية، وذلك لاحتواء المصادر من الصين وتعزيز التصنيع المحلى بشكل أساسي.

وخلال أغسطس الجاري، كررت الحكومة المركزية تحركها مع أجهزة التلفزيون الذكية الأجنبية، إذ فرضت قيودًا على استيراد أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر الشخصية المتكاملة، وأجهزة الكمبيوتر فائقة الصغر والخوادم.

وتعنى القيود، التى سيتم تطبيقها اعتبارًا من ١ نوفمبر، أنه يجب على المستوردين التقدم للحصول على تراخيص لإحضار أجهزة الكمبيوتر المحمولة والأجهزة اللوحية وأجهزة الكمبيوتر الشخصية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية إلى البلاد.

ووفقًا لبيان وزارة التجارة والصناعة مطلع الشهر الجاري، فإن سبب تغيير القواعد يكمن فى تشجيع التصنيع المحلى لخلق المزيد من فرص العمل.

وتسمح القوانين الحالية فى الهند باستيراد أجهزة الكمبيوتر المحمول دون قيود، إلا أن التشريعات الجديدة تستلزم إصدار رخصة خاصة لهذه المنتجات، وذلك على غرار ما فرضته الهند على واردات أجهزة التلفزيون فى ٢٠٢٠.

وحسب قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية، بلغت قيمة واردات الهند من الأجهزة الإلكترونية ٦٩,٦٨ مليار دولار خلال عام ٢٠٢٢.

وتقدر وكالة «كاونتربوينت»، المعنية بأبحاث السوق، واردات الهند بنحو ثلثى حجم سوق أجهزة الكمبيوتر المحمول والشخصى فى البلاد، والتى تصل قيمتها إلى نحو ٨ مليارات دولار سنويًا.

من جانبه، أكد مادافى أرورا، الخبير الاقتصادى الهندي، أن هذه الخطوة تهدف بشكل رئيسى لإحلال البضائع التى تستورد بشكل متكرر، ومن ثم الاعتماد على مُكوّن محلى فى عمليات التصنيع، بما يضمن تسريع وتيرة تصنيع هذه الأجهزة داخل الهند.

وذكر موقع «تيك وايرـ» المعنى بالصناعات التقنية، أنه يتم تصنيع أو تجميع معظم أجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الشخصية التى تُباع داخل الهند فى الصين، إلا أن الخطط الجديدة للحكومة فى نيو بودلهي، تستهدف تحويل هذه الصناعات إلى الهند، وهو الأمر الذى قد يؤدى بالتبعية إلى انخفاض أسعار هذه الأدوات بالسوق المحلية.

وقال سونيل فاتشاني، مؤسس ورئيس شركة «ديكسون تكنولوجيز»، وهى شركة خدمات تصنيع إلكترونيات هندية، إن القرار التاريخى سيُترجم إلى ظهور الهند كواحدة من أكبر مراكز تصنيع منتجات تكنولوجيا المعلومات.

فيما رأى سوراب جوبتا، المدير المالى للشركة نفسها، أن هذه الخطط قد يصاحبها تأثيرات سلبية على السوق خلال العامين المقبلين، إذ توقع ارتفاع أسعار أجهزة تكنولوجيا المعلومات، بما فى ذلك أجهزة الكمبيوتر المحمولة وأجهزة الكمبيوتر الشخصية.

وأوضحت الصحيفة أن إنشاء قاعدة بائعين قوية قد يستغرق وقتًا، لا سيما وأن جزءًا كبيرًا من الأجزاء المشاركة فى تصنيع الأجهزة تأتى من الخارج، فيما يتم الحصول على بعض المكونات مثل شاشات العرض والأسلاك وأغطية المفاتيح ومواد التغليف من داخل الهند.

وأشار «سجال» إلى أن الشركة تجرى مناقشات مع الحكومة من أجل توسيع خطط التصنيع فى الهند، مؤكدًا أن القرار الأخير الذى اتخذته الحكومة يتوافق مع زيادة قاعدة التصنيع فى الهند.

وبشكلٍ عام، تضع العديد من الشركات العالمية المتخصصة فى التكنولوجيا خططًا تستهدف التوسع فى عمليات التصنيع المحلى بالهند، إلا أن هذه القرارات قد تدفع الشركات لتسريع وتيرة العمل على تنفيذ هذه الخطط، خاصةً فى ظل أهمية السوق الهندية للمستهدفات التجارية والتسويقية للشركات.

### بالتعاون مع وكالة «جى اى زد»..

# «إيتيدا» تجذب الاستثمارات الألمانية فى قطاع التعهيد

**كتب: أسامة محمد**

وقعت هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) والوكالة الألمانية للتعاون الدولى (جى اى زد) مذكرة تفاهم بهدف تعزيز التعاون بين الجانبين فى مجال خلق فرص العمل وتعزيز قابلية التوظيف للشباب المصرى فى قطاع الخدمات العابرة للحدود ودعم الشركات المصرية فى صناعة تكنولوجيا المعلومات ونقل الخبرات العملية وتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة.

وقع مذكرة التفاهم المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا) و ألكسندر سوليجا، مدير الوكالة الألمانية للتعاون الدولى (جى اى زد) فى مصر.

وتأتى هذه المذكرة فى إطار الجهود المشتركة من الجانبين والرامية إلى تعزيز الشراكات الدولية لتنمية وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات المصرى والشركات العاملة به، حيث تهدف مذكرة التفاهم إلى خلق وزيادة فرص العمل فى قطاع التعهيد بالشركات العالمية والمحلية وجذب المزيد من الاستثمارات فى مجال تصدير الخدمات وكذلك تعزيز القدرات التنافسية فى مجالات الإبداع التكنولوجي. كما تتضمن مذكرة التفاهم تعزيز تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة ودعم نقلها لصناعة الإلكترونيات المحلية كأحد الدعائم الرئيسية لنمو الاقتصاد المصري.

شهد توقيع مذكرة التفاهم عدد من الشركات المحلية والأجنبية والشركات المقدمة لخدمات التدريب العاملة فى مصر. وتم عقد مائدة مستديرة لممثلى لشركات المحلية والأجنبية المتخصصة فى مجال تصدير خدمات التعهيد لمناقشة فرص النمو المتاحة والشراكات المحتملة وسُبل تعزيز نمو وتطوير الأعمال لهذه الشركات بالمحافظات المختلفة والارتقاء بقطاع تكنولوجيا المعلومات المصرى وكذلك تطوير برامج التدريب على اللغة الألمانية للشباب بغرض التوظيف فى قطاع خدمات تكنولوجيا المعلومات فى مصر.

وأعرب المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذى لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات (إيتيدا)، عن سعادته بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولى (جى اى زد) فى مجالات تكنولوجيا المعلومات المختلفة. وقال الظاهر إن توقيع مذكرة التفاهم يأتى كخطوة بارزة على طريق التعاون البناء والمُثمر بين مصر وألمانيا فى مجال تكنولوجيا المعلومات، مشيرًا إلى أن هذه المذكرة تأتى تماشيًا مع استراتيجية عمل الهيئة والجهود المبذولة لدفع نمو قطاع تكنولوجيا المعلومات وتعزيز مكانة مصر العالمية كمقصد موثوق به لتقديم الخدمات العابرة للحدود مع التركيز على الخدمات عالية القيمة وصناعة الإلكترونيات.

وأكد الظاهر أن مصر تتميز بوفرة المهارات والكوادر الشابة المحترفة فى مختلف مجالات تكنولوجيا المعلومات، والتى بوسعها أن تساهم فى سد احتياجات سوق العمل فى أوروبا وخفض تكلفة ممارسة الأعمال.

كما أكد حرص الهيئة على تطوير المهارات الرقمية والتقنية للشباب وإعداد الكوادر المحترفة وتشبيكهم مع شركات محلية وعالمية متخصصة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وأكد الدكتور الكسندر سوليجا، مدير الوكالة الألمانية للتعاون الدولى (جى اى زد) فى مصر: «فخورون بتوقيع مذكرة تفاهم بين الوكالة الألمانية للتعاون الدولى (جى اى زد) وهيئة (إيتيدا)، والتى تعكس التزامنا بخلق وزيادة فرص العمل وتعزيز الرقمنة فى قطاع تكنولوجيا المعلومات فى مصر.» وأضاف الكسندر سوليجا نتطلع إلى شراكه ناجحة مع «إيتيدا» للمساهمة فى تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة بهدف تمكين رواد الاعمال من الشباب والسيدات والشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة التنوع.

وبموجب الاتفاقية سيتعاون الطرفان على تطوير برنامج تدريبى للخريجين وطلاب الجامعات لخلق نحو ١٢٠٠ فرصة عمل جديدة للشباب من خلال ربط وتشبيك خريجى البرنامج بالشركات من شركاء القطاع الخاص فى قطاع تكنولوجيا المعلومات لتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم من المهارات. ويتضمن البرنامج تدريب على اللغة الألمانية ومبادئ ثقافة العمل فى ألمانيا والمهارات الناعمة.

كما سيعمل الطرفان عن كثب لتعزيز أنشطة التعهيد فى قطاع تكنولوجيا المعلومات فى مصر وألمانيا والاتحاد الأوروبى من خلال جذب وتشجيع المزيد من الشركات الألمانية لتقديم خدمات التعهيد فى مجال تكنولوجيا المعلومات والخدمات القائمة عليها انطلاقا من مصر.

ووفقًا لمذكرة التفاهم ستعمل كل من «إيتيدا» والوكالة الألمانية للتعاون الدولى (جى اى زد) بشكل مشترك على تعزيز الرقمنة فى مصر من خلال برامج تدريبية ودعم الشركات المصرية لتعزيز خلق فرص العمل والتوظيف بقطاع صناعة الإلكترونيات المصري. كما ستركز الأنشطة المشتركة على مركز إبداع الجيل الصناعى الرابع بمدينة المعرفة فى العاصمة الإدارية الجديدة من خلال تقديم البرامج التدريبة وبرامج تقييم جاهزية الشركات والمصانع لتطبيقات الثورة الصناعية الرابعة ودعم أنشطة التصنيع داخل المجمعات الإبداعية/التكنولوجية وتوفير الخبراء التقنيين وعقد شراكات مع كيانات دولية لتمكين الشركات المصنعة فى رحلة التحول الرقمي.

وستعمل هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات والوكالة الألمانية للتعاون الدولى (جى اى زد) على عقد مسابقات لتحفيز الابداع التكنولوجى وتشجيع الشباب ورواد الأعمال على ابتكار حلول تكنولوجية لمواجهة التحديات الصناعية، وكذلك سيتم تنفيذ برامج لتطوير شبكات الأعمال فضلًا عن دعم مشاركة الشركات المصرية فى المعارض الدولية وخاصة المتخصصة فى مجال صناعة الإلكترونيات.

---

### ٢٨ مليار جنيه إيرادات بالنصف الأول.. ونمو الأرباح ٦٧٪..

# طفرة جديدة فى أداء «المصرية للاتصالات»

**كتب: أسامة محمد**

أعلنت الشركة المصرية للاتصالات عن نتائج أعمالها عن الفترة المالية المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، وذلك طبقاً للقوائمالمالية المجمعة المعدة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، حيث بلغ إجمالى الإيرادات المجمعة ٢٨,١ مليار جنيه محققا نموقدره ٣٨٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مدفوعا بالزيادة فى إيرادات وحدات أعمال الجملة بنسبة ٧٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، حيث شكلت تلك الزيادة نسبة ٧١٪ من إجمالى النمو متبوعة بالأداء المتميز لوحدات أعمال التجزئة.

وأظهرت الشركة نموًا فى قاعدة عملائها على مستوى كافة الخدمات المقدمة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، حيث ارتفع عدد مشتركى الهاتف الثابت وعدد عملاء الإنترنت فائق السرعة الثابت بنسبة ٥٪ و٨٪ على الترتيب بينما ارتفععدد مشتركى خدمات المحمول ليصل لـ ١٢,٦ مليون عميل محققا نسبة نمو قدرها ٧٪ مقارنة بنفس الفترة من العامالسابق.

كما بلغ الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك ١٢ مليار جنيه محققا نموا بنسبة ٤٨٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق محققا هامش ربح مرتفع قدره ٤٣٪، مدعوما بالزيادة فى إيرادات الخدمات ذات الهوامش المرتفعة.

وحقق الربح التشغيلى بعد استبعاد أثر بعض العناصر غير التشغيلية نمو قدره ٥٤٪ مقارنة بنفس الفترة من العامالسابق وذلك نتيجة الأداء التشغيلى المتميز الذى خفف من أثر الزيادة البالغة ٣٨٪ فى تكاليف الإهلاك والاستهلاك.

وحقق صافى الربح بعد الضرائب مبلغ ٦,٧ مليار جنيه بينما يصل إلى ٧ مليار جنيه بعد تحييد أثر بعض البنود الاستثنائية محققا نسبة نمو قدرها ٦٧٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق وذلك بفضل الأداء التشغيلى القوى وزيادة إيرادات الاستثمار مما خفف من أثر الارتفاع فى تكاليف التمويل.

وبلغت النفقات الرأسمالية للأصول داخل الخدمة ٤,٥ مليار جنيه بنسبة زيادة ٥٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق بما يمثل نسبة ١٦٪ من إجمالى الإيرادات بينما بلغت النفقات الرأسمالية النقدية ١١,٢ مليار جنيه – بعداستبعاد أثر مصروفات التراخيص والترددات – بنسبة نفقات رأسمالية إلى المبيعات تصل إلى ٤٠٪.

كما بلغ صافى الدين نسبة من الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك على أساس سنوى مقدارها ١,٤ مرة وهى نفس النسبة المحققة فى العام المالى ٢٠٢٢، على الرغم من تضخم إجمالى الدين بنسبة ٤٣٪ فى ضوء إعادة تقييم الالتزامات نتيجة تغير سعر الصرف.

وعلق المهندس محمد نصر، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات على نتائج أعمال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ قائلاً: "يعد الأداء المالى للنصف الأول من عام ٢٠٢٣ انعكاساً لنموذج الأعمال الأمثل الذى تضعه الشركة وما تتمتع به من تواجد قوى فى مجال البنية التحتية للاتصالات الدولية تزامنا مع النمو المستمر فى خدمات البيانات لعملاء الثابت والمحمول والقاعدة العريضة من العاملين ذوى الخبرة والكفاءة، ما يكسب الشركة المرونة اللازمةلتحقيق أداء مالى وتشغيلى مميز فى ظل التحديات الاقتصادية الراهنة. استمرت الشركة فى تحقيق أداء مالى قوى مستمد من تنوع الخدمات التى تقدمها الشركة والذى أسفر عن اجمالى إيرادات قدره ٢٨ مليار جنيه مصرى نتيجة الزيادة فى إيرادات خدمات وحدات أعمال الجملة والتى تعد المحرك الرئيسى للنمو فى الإيرادات متبوعا بالأداء المميز لوحدات أعمال التجزئة، لقد نجحنا فى جذب شريحة جديدة من العملاء على مستوى كافة الخدمات المقدمة وهو مؤشر إيجابى لجهودنا المستمرة نحو دعم وضعنا التنافسي، حقق هامش الربح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك نسبة قدرها ٤٣٪ وحقق الربح التشغيلى نمواً قدره ٤٥٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق بينما حقق صافيالربح نمواً قدره ٦٧٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق بعد تحييد أثر بعض البنود الاستثنائية."

وأضاف "ظلت هوامش أرباحنا قوية على الرغم من ارتفاع التكاليف، وذلك بفضل الأداء التشغيلى المتميز مدفوعاً بالزيادة فى إيرادات البنية التحتية بالتزامن مع جهودنا المستمرة لترشيد النفقات والتى ظهرت جلياً من خلال اتفاقية التجوال المحلى التى تم توقيعها مؤخراً ضمن مبادرات ترشيد نفقات أخرى، كما استمرت الشركة فى جنى المزيد منخلال اتفاقية المساهمين المعدلة مع فودافون حيث حصلت الشركة ٢,١ مليار جنيه كتوزيعات أرباح فى يوليو ٢٠٢٣ ممانعكس على اجمالى التدفقات النقدية الحرة لتسجل ٠,٥ مليار جنيه للنصف الأول من عام ٢٠٢٣، كما نتوقع تحسن إضافى فى التدفقات النقدية الحرة خلال الربعين الثالث والرابع لعام ٢٠٢٣ فى ضوء التوزيعات السابق ذكرها ومدعومةباستمرار الأداء القوى وتحصيل إيرادات مشروعات الكوابل المحققة خلال هذا الربع.

---

### ارتفاع الإيرادات ٢٧,٥٪ بالنصف الأول من ٢٠٢٢..

# «إى فاينانس» تحقق أفضل أرباح على الإطلاق

**كتب: ابراهيم علي**

أعلنت مجموعة إى فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، عن نتائجها المالية والتشغيلية عن فترة النصف الأول من عام ٢٠٢٣ المنتهية فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣، حيث ارتفعت الإيرادات بمعدل سنوى ٣٧,٥٪ لتسجل ١,٧ مليار جنيه تقريبًا، مدعومة بالأداء القوى الذى حققته الشركات التابعة للمجموعة.

وارتفعت الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك بنسبة سنوية ٤٦,٦٪ لتسجل ٨٢٣,٠ مليون جنيه خلال النصف الأول من ٢٠٢٣، كما ارتفع صافى الربح بعد حقوق الأقلية بمعدل سنوى ٤٩,٨٪ ليسجل ٧١٨,٤ مليون جنيه، مصحوبًا بنمو سنوى فى هامش صافى الربح بواقع ٣,٤ نقطة مئوية ليسجل ٤١,٤٪ خلال نفس الفترة.

ارتفعت الإيرادات بمعدل سنوى ٣٧,٥٪ إلى ١,٧ مليار جنيه تقريبًا خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، مدفوعة بنمو إيرادات أغلب الشركات التابعة. فقد واصلت شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية "إى فاينانس" صدارة المساهمة فى نمو إجمالى إيرادات المجموعة خلال الفترة، بفضل النتائج القوية التى حققتها قطاع خدمات الحوسبة السحابية، بالإضافة إلى نموّ إيرادات قطاع إدارة المعاملات خلال الفترة. كما ساهمت إيرادات شركتى «eCards» لتكنولوجيا تشغيل البطاقات الذكية و«eAswaaq» لتكنولوجيا تشغيل الأسواق الإلكترونية فى دفع نتائج المجموعة خلال الفترة أيضًا، وقد ساهم هذا الأداء فى مواصلة المجموعة مسار النمو الذى نهجته منذ بداية العام، لتحقق بنهاية النصف الأولمن العام نتائج مالية وتشغيلية قوية على الرغم من التحديات الصعبة التى تواجه السوق. وخلال الربع الثانى من عام٢٠٢٣ منفردًا ارتفعت الإيرادات بنسبة سنوية ٣٧,٧٪ لتبلغ ٩٦٧,٥ مليون جنيه.

وبعد استبعاد المعاملات بين الشركات التابعة، استمرت شركة تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية "إى فاينانس" فى صدارة المساهمة فى إجمالى إيرادات المجموعة خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، حيث ارتفعت إيرادات الشركة بمعدل سنوى ٤٣,٩٪ لتبلغ ١,٦ مليار جنيه تقريبًا خلال النصف الأول من العام الجاري، وهو ما يمثل ٩٠٪ من إجمالى إيرادات المجموعة خلال نفس الفترة. ويعكس ذلك الأداء المتميز لقطاع خدمات الحوسبة السحابية، فضلا عن ارتفاع إيرادات قطاع إدارة المعاملات. فقد نجح قطاع الحوسبة السحابية فى تسجيل إيرادات بقيمة ٥٩٧,٣ مليون جنيه خلال النصف الأول من العام الجاري، وهو نمو سنوى بمعدل ٩١,٩٪. كما ارتفعت إيرادات قطاع إدارة المعاملات بنسبة سنوية٥٤,١٪ ليسجّل ٦٣٦,٨ مليون جنيه خلال الفترة، مدفوعًا بارتفاع إيرادات المعاملات ذات الرسوم المتغيرة بنسبة سنوية ٨٥,٩٪ إلى ٣٩٠,٨ مليون جنيه وإيرادات المعاملات ذات الرسوم الثابتة بنسبة سنوية ٢١,١٪ لتسجل ٢٤٦,٠ مليونجنيه خلال نفس الفترة. من جانب آخر، تراجعت إيرادات قطاع الحلول المتكاملة لخدمات تطوير وإدارة الشبكات بنسبة سنوية ١١,٦٪ لتسجل ٣١٧,٥ مليون خلال النصف الأول من العام الجاري.

وبعد استبعاد المعاملات بين الشركات التابعة، نجحت شركة تكنولوجيا تشغيل البطاقات الذكية «e-Cards» فيتحقيق أداء قوى خلال النصف الأول من ٢٠٢٣، حيث ارتفعت إيرادات الشركة بمعدل سنوى ٩١,٤٪ لتسجّل ٩٧,٦ مليونجنيه. ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى ارتفاع إيرادات إدارة البطاقات بمعدّل سنوى ١٣٨,٩٪ إلى ٧٨,٩ مليون جنيه خلال النصف الأول من العام الجاري. كما يرجع نمو إيرادات «e-Cards» إلى ارتفاع إيرادات خدمات إصدار البطاقات بمعدل سنوى ٢٥,٦٪ إلى ٦٦,٨ مليون جنيه خلال النصف الأول من العام الجاري. وارتفعت إيرادات شركة «خالص» بمعدلسنوى ٣١,١٪ إلى ٢٦,٨ مليون جنيه خلال النصف الأول من ٢٠٢٣، بفضل نمو حجم المعاملات خلال الفترة. وارتفعتإيرادات «إى نابل» بمعدل سنوى ٨,٥٪ لتسجل ٢٩,٥ مليون جنيه خلال النصف الأول من العام الجاري، مدعومةبارتفاع إيرادات خدمات تعهيد تكنولوجيا المعلومات. ومن جانب آخر، بلغت إيرادات «eAswaaq» ١١,١ مليون جنيه خلال النصف الأول من العام الجاري، مقابل ٥٢,٨ مليون جنيه خلال نفس الفترة من العام الماضي، علمًا بأن نمو إيراداتفترة المقارنة المتمثلة فى النصف الأول من العام الماضى يرجع إلى تسجيل إيرادات استثنائية من عقد توريد خلال الفترة.

على صعيد الربحية، ارتفع مجمل الربح بمعدل سنوى ٣٦,١٪ ليسجل ٩٣٦,٣ مليون جنيه خلال النصف الأول من عام٢٠٢٣، غير أن هامش مجمل الربح تراجع بواقع ٥٦ نقطة أساس ليسجل ٥٤,٠٪ خلال نفس الفترة، نتيجة ارتفاع طفيف فى نسبة تكلفة المبيعات إلى الإيرادات.

وارتفع صافى الربح بعد حقوق الأقلية بمعدل سنوى ٤٩,٨٪ ليسجل ٧١٨,٤ مليون جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، وصاحب ذلك ارتفاع هامش صافى الربح بواقع ٣,٤ نقطة مئوية ليسجل ٤١,٤٪. ويأتى نمو صافى الربحبفضل الارتفاع فى هوامش الأرباح التشغيلية وإيرادات الاستثمارات وإيرادات الفائدة.

وفى هذا السياق، أشاد إبراهيم سرحان رئيس مجلس إدارة مجموعة إى فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية، بنجاح المجموعة فى مواصلة مسار النمو وتحقيق نتائج مالية وتشغيلية قوية بختام النصف الأول من عام ٢٠٢٣، وهى شهادة واضحة لقدرة المجموعة على تحقيق الأهداف المخططة على الرغم من التحديات الصعبة التى تواجه مختلف الأسواق. يأتى ذلك بفضل مضى المجموعة قدمًا نحو ترسيخ مكانتها الرائدة فى سوق المدفوعات الرقمية المصرى على مستوىالقطاعات الرئيسية فى جميع أنحاء البلاد، ومواصلة تعظيم الاستفادة من البنية التكنولوجية القوية التى تتفرد بها.

وأوضح سرحان أن المجموعة نجحت فى تنمية الإيرادات بنسبة سنوية ٣٧,٥٪ لتسجل ١,٧ مليار جنيه تقريبًا، بفضل الأداء المتميز لشركة «تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية- إى فاينانس» التى تواصل جنى ثمار استثماراتها فى تطويرخدمات الحوسبة السحابية والتوسع بانتشارها فى ذلك القطاع الواعد سريع النمو. كما ارتفعت إيرادات قطاع إدارة المعاملات بصورة قوية بفضل نمو إيرادات المعاملات ذات الرسوم المتغيرة بمعدل سنوى قوى بلغ ٨٥,٩٪ خلال الفترة؛ مع مواصلة الاستفادة من ضخ استثمارات المجموعة للتوسع بالقطاعات الاستراتيجية، خاصة مع الإقبال المرتفع علىمعاملات المدفوعات الرقمية فى مصر. وعلى صعيد الربحية، تمكنت المجموعة من تنمية صافى الربح بنسبة سنوية٤٩,٨٪ لتسجل ٧١٨,٤ مليون جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣، مصحوبًا بارتفاع هامش صافى الربح بواقع٣,٤ نقطة مئوية إلى ٤١,٤٪ خلال نفس الفترة. يأتى ذلك بفضل نجاح إدارة الشركة للحد من أثر تحديات التضخم وعدم استقرار أسعار الفائدة فى مصر من خلال توظيف مجموعة متنوعة من استراتيجيات إدارة المخاطر ذات الصلة.

## ملخص قائمة الدخل

| (مليون جنيه) | الربع الثاني 2023 | الربع الثاني 2022 | التغيير | النصف الأول 2023 | النصف الأول 2022 | التغيير |
|---|---|---|---|---|---|---|
| إجمالي الإيرادات المجمعة | 967.5 | 702.5 | %37.7 | 1,735.4 | 1,262.0 | %37.5 |
| إيرادات شركة «تكنولوجيا تشغيل المنشآت المالية "إي فاينانس"» | 857.7 | 594.5 | %44.3 | 1,574.6 | 1,106.4 | %42.3 |
| إيرادات شركة تكنولوجيا تشغيل البطاقات الذكية «eCards» | 83.6 | 23.3 | %259.8 | 145.6 | 86.2 | %69.0 |
| إيرادات شركة «خالص» لخدمات المدفوعات الرقمية | 20.4 | 12.5 | %63.2 | 36.2 | 22.6 | %60.4 |
| إيرادات شركة «إي نابل» لخدمات التعهيد | 31.6 | 22.0 | %44.0 | 54.5 | 40.6 | %34.3 |
| إيرادات شركة تكنولوجيا تشغيل الأسواق الإلكترونية «eAswaaq» | 49.4 | 65.3 | %24.4- | 107.9 | 76.6 | %40.9 |
| استبعادات المعاملات بين الشركات التابعة | (75.3) | (15.1) | %399.4 | (183.4) | (70.4) | %160.5 |
| تكلفة المبيعات | (416.3) | (286.9) | %45.1 | (799.1) | (574.0) | %39.2 |
| إجمالي الربح | 551.2 | 415.6 | %32.6 | 936.3 | 687.9 | %36.1 |
| هامش إجمالي الربح | %57.0 | %59.2 | %2.2- | %54.0 | %54.5 | %0.6- |
| المصروفات البيعية والعمومية والإدارية | (92.2) | (95.8) | %3.7- | (177.6) | (170.8) | %4.0 |
| نسبة المصروفات البيعية والعمومية والإدارية إلى الإيرادات (%) | *%9.5* | *%13.6* | *%4.1-* | *10.2* | *13.5* | *%3.3-* |
| الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك | 491.0 | 342.8 | %43.2 | 823.0 | 561.5 | %46.6 |
| هامش الأرباح التشغيلية قبل خصم الضرائب والفوائد والإهلاك والاستهلاك | %50.8 | %48.8 | %2.0 | %47.4 | %44.5 | %2.9 |
| صافي الربح بعد حقوق الأقلية | 436.4 | 279.3 | %56.2 | 718.4 | 479.7 | %49.8 |
| هامش صافي الربح | %45.1 | %39.8 | %5.3 | %41.4 | %38.0 | %3.4 |

### تطلب الانضمام للدول الأسرع نموًا فى العالم..

# مصر تطرق أبواب «بريكس»

**كتبت: دعاء سيد**

تقدمت ٢٣ دولة بطلبات رسمية للانضمام إلى منظمة «بريكس» التى تضم الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادى فى العالم.

ومن المقرر أن تناقش المنظمة هذه الطلبات فى القمة المرتقبة خلال شهر أغسطس الجاري.

وتضم قائمة الدول التى ترغب بالانضمام لـ«بريكس» ثمانى دول عربية وهى الإمارات والسعودية والجزائر والمغرب ومصر والكويت والبحرين وفلسطين، بالاضافة للأرجنتين وبنجلاديش وبيلاروس وبوليفيا وفنزويلا وفيتنام وكوبا وهندوراس وإندونيسيا وإيران وكازاخستان ونيجيريا والسنغال وتايلاند وإثيوبيا.

وكانت قد قالت وزيرة الخارجية والتعاون فى جنوب إفريقيا، ناليدى باندور، إنه ستتم مناقشة مسألة توسيع المنظمة من جانب زعماء بلدان «بريكس»، كما ستجرى جنوب إفريقيا بصفتها رئيسًا لمنظمة «بريكس» محادثات فى القمة حول نموذج التوسيع ومبادئه ومعاييره.

وأضافت:» نتحرك تدريجيًا نحو توافق على مسائل توسيع «بريكس» ونأمل بالتوصل إليه فى القمة».

كما أشارت إلى أنه سيتم عرض تقرير خاص بشأن مبادئ توسيع «بريكس» وقائمة الدول الراغبة فى الانضمام إليها، مشددة على أن الزعماء هم الذين سيتخذون القرار النهائى فى هذا الصدد.

وكان قد أعلن سفير جنوب إفريقيا لدى مجموعة «بريكس»، أنيل سوكلال، أن المنظمة فى عملية التوسع يمكن أن توحد أكثر من ٥٠ دولة.

وأوضح سوكلال أن «بريكس تمثل عالم المستقبل، كما أن تأثير الجنوب العالمى آخذ فى الازدياد، مشيرًا إلى أنه يجب النظر إلى «بريكس» على أنها حافز للتغيير نحو الأفضل فى العالم.

وأشار فى الوقت ذاته إلى أن المجموعة جذابة؛ نظرا لقوتها الاقتصادية والجيوسياسية، فضلا عن إمكاناتها المالية.

ومن المقرر أن تعقد منظمة «بريكس» القمة القادمة فى الفترة ما بين ٢٢ و٢٤ أغسطس الجارى فى مدينة جوهانسبورج برئاسة جنوب إفريقيا.

وعلى الجانب الأخر، قال سفير جنوب أفريقيا لدى «بريكس» إن المجموعة المؤلفة من ٥ دول ناشئة تعتزم مناقشة تعزيز استخدام العملات المحلية فى التجارة بين الدول الأعضاء، كما ستركز المحادثات على عدة قضايا، منها إنشاء نظام مدفوعات مشترك، مع تشكيل لجنة فنية لدراسة مقترح إطلاق عملة مشتركة.

وعلى الجانب الأخر، قال ليزلى ماسدورب، المدير المالى لبنك التنمية الجديد (المصرف الذى أنشأته المجموعة)، خلال الشهر الماضى بأن تطوير «بريكس» لعملة مشتركة بهدف التصدى لهيمنة الدولار هو طموح متوسط إلى طويل الأجل.

يُشار إلى أن بريكس تتألف من الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادى بالعالم، وتضم: البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، وكانت قد عُقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع المؤسسة فى يكاترينبورغ بروسيا فى ٢٠٠٩ حيث تضمنت الإعلان عن تأسيس نظام عالمى ثنائى القطبية، وعقدت أول لقاء على المستوى الأعلى لزعماء دول «بريكس» فى يوليو عام ٢٠٠٨، فى جزيرة هوكايدو اليابانية وشارك فيها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين ونظيره الصينى هو جين تاو ورئيس وزراء الهند مانموهان سينج ورئيس البرازيل، لويس إيناسيو لولا دا سيلفا.

واتفق رؤساء الدول على مواصلة التنسيق فى أكثر القضايا الاقتصادية العالمية؛ بما فيها التعاون فى المجال المالى وحل المسألة الغذائية وانضمت دولة جنوب أفريقيا إلى المجموعة عام ٢٠١٠، فأصبحت تسمى بريكس بدلاً من بريك سابقا.

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
20-8-2023
NO.295
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

### جمع ملايين من صفقات بيع وإعارة اللاعبين..

# خزينة الأهلى تنتعش من «بيزنس الميركاتو»

**كتب: عادل حسن**

يعد النادى الأهلى أنجح الأندية المصرية على مستوى فترة التعاقدات الصيفية، حيث انتعشت خزينته بصورة كبيرة من جراء العوائد المالية التى حصل عليها من صفقات بيع وإعارة العديد من اللاعبين.

وبدون شك تُعتبر فترة الميركاتو الصيفى هامة جدًا بالنسبة للأندية الرياضية، خاصة بالنسبة للأندية الكبيرة التى تسعى لتدعيم صفوفها باللاعبين المميزين، وصراع الأندية فى سوق الانتقالات قوى ومحموم. وفى هذا السياق، ظهر النادى الأهلى وهو يحقق المعادلة المالية والفنية فى صفقاته.

الأهلى وافق فى الأيام الماضية على انتقال المهاجم محمد شريف إلى الخليج السعودى فى موسم الانتقالات الصيفية.

وكان الحليج السعودى قد أرسل عرضا للقلعة الحمراء، لضمة اللاعب بمبلغ يتجاوز ١,٥ مليون دولار، وطلب محمد شريف الرحيل عن النادى الأهلى نظرا لقلة مشاركته مع مارسيل كولر، وقد وافق النادى الأهلى على رحيل اللاعب نظرا لمفاوضاته للتعاقد مع مهاجم جديد لذا حرص على الاستفادة المالية من بيع شريف الذى أنضم للنادى السعودى لمدة موسمين مع وجود بند للتمديد فى الموسم الثالث.

وكان قد شارك محمد شريف مع الأهلى فى ٢٨ مباراة، سل من خلالهما ١١ هدفا، وحقق شريف مع النادى الأهلى بطولة الدورى المصري، ودورى أبطال أفريقيا، والسوبر المصرى بالإضافة إلى كأس مصر.

وقد أكد مصدر مسئول أن النادى الأهلى حقق مكاسب مبهرة من موسم الانتقالات الصيفية ساهمت بصورة كبيرة فى توفير السيولة المالية اللازمة لضم المهاجم الذى الجديد، حيث حققت إدارة الكرة جميع أهدافها، وتعافت خزينة النادى بمقدار ٥٠٠. ألف يورو من حصيلة بيع إليو بادجى و ٣ ملايين و ٢٥٠ ألف دولار من بيع حمدى فتحى ". ولدى الخليج الوكرة القطرية و ٣٠٠ ألف دولار أخرى امتيازات وأسهم ، ومليون و ٨٠٠ ألف دولار من حصيلة بيع السنة المتبقية فى عقد محمد شريف للخليج السعودي، كما أن أيضا حصد ١٠ ملايين جنيه من بيع حسام حسن لسموحة ، ٥٤ مليون جنيه من إجمالى بيع مجموعة من اللاعبين إلى زيد ، و ٣ ملايين من إعارة عمار حمدى لسيراميكا ،" بأكثر من ٢,٢ مليون دولار ، كما أنه يقترب من تحقيق الرضا الفنى للمدرب بإتمام إدراج صفقة تشمل المهاجم، بعد التعاقد مع لاعب الوسط الدولى الإمام عاشور ، مقابل ٣ ملايين دولار، وتجديد عقد لاعب خط الوسط المخضرم محمد مجدى قفشة لمدة ثلاث مواسم، كما أعلن النادى الأهلى عن عودة كريم نيدفيد من الإعارة بعد التواجد لمدة موسمين فى صفوف فريق فيوتشر، كما عاد من جديد صلاح محسن بعد أن تواجد فى الموسم الماضى مع فريق سيراميكا كليوباترا.

وشكل انضمام مهاجم سوبر للأهلى هاجس كبير للإدارة والجماهير فى ظل حاجة الفريق للاعب هداف قادر على ترجمة الفرص والسيطرة الميدانية إلى تفوق فى النتيجة، حيث عانى الأهلى بصورة واضحة فى المواسم الأخيرة من غياب رأس الحربة السوبر، لذا تمسك مجلس إدارة النادى الأهلى بخطوة ضم مهاجم أجنبى خلال انتقالات الصيف، وذلك فى ظل وجود تحديات كبيرة تنتظر الفريق الأحمر فى الموسم الجديد.

ولعل أبرز التحديات التى من المنتظر أن يواجهها المارد الأحمر مع المدرب السويسرى فى الموسم القادم هى الحفاظ على النجاح الذى حققه مع الفريق فى الموسم الماضى الذى شهد التتويج بخمس بطولات بواقع بطولتين لكأس السوبر المحلى وبطولة واحدة فى كأس مصر والتتويج بدورى أبطال أفريقيا إلى جانب الحصول على لقب الدورى الممتاز.

أيضا سيواجه كولر تحديد آخر هو كأس العالم للأندية الذى يقام فى المملكة العربية السعودية ويأمل فى الظهور بشكل جيد على عكس الموسم الماضى الذى قدم فيه الأهلى أداء متراجع وحصد فيها المركز الرابع بالمونديال الذى أقيم فى المغرب حيث يأمل فى تحقيق حلم جماهير القلعة الحمراء بالصعود إلى المباراة النهائية فى المونديال بعد الفوز بالمركز الثالث والميدالية البرونزية فى ثلاث مرات قبل ذلك فى أعوام ٢٠٠٦ و٢٠٢١ و٢٠٢٢، كذلك ينتظر الأهلى تحدى مهم هو بطولة دورى السوبر الأفريقى الذى تقام للمرة الأولى ويأمل فى الحصول عليها وتأكيد جدارته فى السيطرة على القارة الأفريقية بعد الفوز بدورى أبطال أفريقيا فى الموسم الماضي.

وقد شكلت فترة الانتقالات الصيفية فرصة مهمة للأهلى من أجل الاستعداد بقوة للموسم الجديد من اجل تحقيق الأهداف التى يتطلع إليها لإسعاد جماهيره.

### انتقادات لاذعة من النقاد رغم الإيرادات..

# «مرعى البريمو».. «بطيخة قارعة» من هنيدى

**كتبت: ليلى أنور**

تعانى الكوميديا المصرية تراجعاً فى مستواها، كما فى عدد من الأعمال الفنية التى تنتج سنويا؛ مما جعل بعض الممثلين يبتعدون عن النجاح المنتظر من أدوارهم وعلى رأسهم الفنان الكوميدى محمد هنيدى الذى ظل لسنوات يتربع على عرش إيرادات السينما بأعمالة المتميزة.

ويعتمد العامل الأساسى المرتبط بالإنتاج الحالى من الأعمال الكوميدية، فى مصر على اسم الممثل، الذى غالباً ما يكرر نفسه فيها، كما فى تجربة محمد هنيدى فى «مرعى البريمو».

وقدم الفنان محمد هيندى فى مشوار فنى طويل أهم وأنجح الأفلام الكوميدى فى تاريخ مصر، وتغير الحال خلال الفترة السابقة، إذ لم يوفق فى اختيار أعماله التى يقابلها هجوم من رواد التواصل الاجتماعي، ونقد من قبل كبار الناقدين الفن على رأسهم الناقد الفنى طارق الشناوي. وعد «هنيدي» جمهوره فى تغريدة قام بنشرها عبر موقع التواصل الاجتماعى «تويتر»، أن فيلمه الجديد «مرعى البريمو» يمثل عوده قوية لأفلامه الكوميدية، حيث استعان بالمخرج سعيد حامد، الذى أخرج له أبرز أفلامه الناجحة: «صعيدى فى الجامعة الأمريكية»، و«جاءنا البيان التالي»، و«همام فى أمستردام»، كما استعان بالفنانة غادة عادل، التى شاركته فى بطولة فيلم «صعيدى فى الجامعة الأمريكية»، والموسيقار خالد تميمة.

وفور طرح الفيلم على شاشات السينما المصرية، بدأت آراء الجمهور فى انتقاد وعد «هنيدي» بمشاهدة عمل مميز، كما لم يسلم من انتقاد كبار النقاد المصريين بعد صدمتهم من مستوى الكوميديا القائم عليها العمل.

الناقد الفنى طارق الشناوى أوضح أن فيلم «مرعى البريمو» حقيق إيرادات قوية فى شباك تذاكر السينما، مقارنة بإيرادات أفلامه الأخيرة، والتى لم تحقق نجاحًا على مستويى طبيعة العمل الكوميدى والإيرادات، مشيرًا أنه خسر «الرهان» على نجاح فيلمه وكرر نفس المحتوى الذى قدمه فى أفلامه السابقة مع تغيير بسيط.

واضاف الشناوى - خلال تصريحات صحفية-: « هنيدي» قدم شخصية الصعيدى فى فيلم مرعى البريمو، وهى نفس الشخصية التى سبق أن قدمها فى أفلامه الماضية بداية من أولى أفلام قدمها ببطولته وهو صعيدى فى الجامعة الأمريكية، لافتًا إلى تكرار الإفيهات باستثناء ظهور فى لقطتين بدون باروكة، بالإضافة أن الفيلم لم يشهد أى إبداع على مستوى الإخراج.

وأرجع «الشناوي» أسباب «عدم نجاح» أفلام محمد هنيدى الأخيرة، إلى «سيطرته بالكامل على كل العمل الدرامي»، موضحا أن فيلم «مرعى البريمو» من فكرة وإنتاج محمد هنيدي، بالإضافة إلى اختياره كل الأبطال المشاركين فى العمل، مؤكدًا أن هذه المشكلة تواجه معظم النجوم فى مصر الذين أصبحوا يسيطرون على العمل بشكل كامل، وخروجهم من دائرة عدم النجاح للأفلام يتطلب التوقف عن السيطرة على الأعمال.

واستطرد «الشناوي»، ضعف العمل يرجع أيضًا إلى ضعف السيناريو وأداء الممثلين وافتقاره للكوميديا، بالإضافة إلى أن العمل غير جذاب وغير عصرى فى مسائلة الإخراج، و وجود مشاكل كبيرة فى «المونتاج".

ولفت إلى تراجع «هنيدي» فنيا بشكل كبير، وتصدره للإيرادات جاء بسبب ضعف الأعمال التى طرحت معه فى نفس التوقيت.

من ناحيته.. وجه المخرج عمر عبد العزيز، عدة رسائل قوية لكل من أحمد حلمى ومحمد هنيدى ومحمد سعد وأحمد مكي، مستنكرًا أدوارهم فى أعمالهم الفنية الكوميدية الأخيرة.

وقال « عبد العزيز»: «الكوميديا لا تعتمد على الموهبة فقط، وإنما هناك إمكانيات وتكوين جسدى يجب أن يتمتع بهما الكوميديان".

ولفت إلى أن «محمد هنيدى كبر فى السن، وحاليا لا يستطيع أن يؤدى دور الأب ولا الابن، وبالتالى عليه أن يفكر فى موضوعات خارج الصندوق تصلح لسنه".

فيلم مرعى البريمو فكرة سينمائية وإنتاج وبطولة محمد هنيدي، وغادة عادل، أحمد بدير، علاء مرسي، لطفى لبيب، محمد محمود، مصطفى أبوسريع، محسن منصور، علاء زينهم، نانسى صالح، إنجى على، أحمد سلطان، مارك حجار، كريم مغاوري، من تأليف إيهاب بليبل، إخراج سعيد حامد، مدير تصوير أحمد يوسف، ستايلست مونيا فتح الباب، موسيقى تصويرية خالد حماد..

وتدور أحداث الفيلم فى إطار كوميدى حول الصعيدى «مرعى أحمد»، بائع البطيخ، الذى يواجه العديد من المواقف والمفارقات الكوميدية الكثيرة من خلال عمله، والتى اضطرته للسفر إلى سهل حشيش فى مهمة غامضة بصحبة زوجته وعدد من أفراد عائلته.

وقدم «هنيدي» عدة أفلام خلال السنوات الماضية، لم تحقق نجاحًا أيضًا فى شباك التذاكر منها «يوم مالوش لزمة»، يليه و«الإنس والنمس»، و آخرها «نبيل الجميل أخصائى تجميل».